



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (26) – العدد الثاني – إبريل 2025



الدور المعدل للسمعة المهنية لمراجع الحسابات في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

The Moderating Role of Auditor's Professional Reputation in the Relationship between Ownership Concentration and the Quality of Financial Reports of Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

إعداد

د/ محمود تغيان حسنين عبدالنبي
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة سوهاج

د/ رمضان عارف رمضان محروس
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة جنوب الوادي

2025/01/28	تاريخ الإرسال
2025/02/05	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jst.journals.ekb.eg/	



المخلص:

تعد دراسة العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية أحد أهم الموضوعات التي شغلت اهتمام الباحثين؛ وقد اتجهت الأنظار مؤخراً نحو بحث الدور المعدل لجودة المراجعة في هذه العلاقة، انطلاقاً من علاقات التأثير المتبادلة بين جودة المراجعة وتركيز الملكية وجودة التقارير المالية؛ وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الدور المعدل للسمعة المهنية للمراجع كمؤشر لجودة المراجعة في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، باستخدام عينة من التقارير المالية المنشورة وإفصاحات هياكل الملكية لعدد 46 شركة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية، موزعة على 11 قطاع اقتصادي خلال الفترة من 2021 إلى 2023؛ وتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام إدارة الأرباح المحاسبية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وشملت المتغيرات المستقلة الملكية الأجنبية وملكية المستثمر المؤسسي والملكية الحكومية، بالإضافة إلى استخدام السمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل؛ وتضمنت الدراسة ثلاثة متغيرات رقابية هي حجم الشركة والرافعة المالية والعائد على الأصول؛ وتم إجراء التحليلات الوصفية وتحليل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد؛ وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين تركيز الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح المحاسبية، وبالتالي فإن تركيز الملكية الأجنبية يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية؛ بينما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية بين تركيز ملكية المستثمر المؤسسي وإدارة الأرباح المحاسبية، حيث ترتبط زيادة درجة تركيز ملكية المستثمر المؤسسي بانخفاض جودة التقارير المالية؛ ولم تجد الدراسة علاقة معنوية إحصائياً بين تركيز الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية؛ وعند إدخال السمعة المهنية كمتغير معدل في العلاقة، فقد وجدت الدراسة أن السمعة المهنية للمراجع تزيد قوة العلاقة بين تركيز الملكية الأجنبية وجودة التقارير المالية؛ كما أن السمعة المهنية للمراجع تعدل العلاقة بين تركيز ملكية المستثمر المؤسسي وجودة التقارير المالية، حيث حولت العلاقة من علاقة طردية ومعنوية إلى علاقة عكسية ومعنوية بين هذا النمط من تركيز الملكية وإدارة الأرباح المحاسبية. وتسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الهام للسمعة المهنية للمراجع في مساعدة هياكل الملكية المركزة في زيادة جودة التقارير المالية بالبورصة المصرية.

المصطلحات الأساسية: جودة التقارير المالية، إدارة الأرباح المحاسبية، السمعة المهنية للمراجع، الملكية الأجنبية، ملكية المستثمر المؤسسي، الملكية الحكومية.

Abstract:

The study of the relationship between ownership concentration (OC) and financial reporting quality (FRQ) is one of the most important topics that has captured researchers' attention. Recently, researchers have begun to focus on examining the moderating role of audit quality (AQ) in this relationship, based on the mutual influence relationships between AQ, OC and FRQ. This study aims to assess the moderating role of the auditor's reputation as an indicator of AQ in the relationship between OC and FRQ, using a sample of published financial reports and ownership structure disclosures from 46 non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, distributed across 11 economic sectors during the period from 2021 to 2023; The dependent variable is measured using earnings management (EM) as a reverse indicator of FRQ; The independent variables include the foreign ownership ratio, institutional ownership ratio, and governmental ownership ratio, in addition to using the auditor's reputation as a moderating variable. The study included three control variables: firm size, financial leverage, and return on assets. Descriptive analyses, correlation analysis, and multiple linear regression analysis conducted. The study found an inverse and significant relationship between foreign ownership concentration and EM, indicating that foreign ownership concentration leads to increased FRQ. Conversely, the study demonstrated a direct and significant relationship between institutional ownership concentration and EM, implying that institutional ownership concentration reduces FRQ. No statistically significant relationship found between governmental ownership concentration and FRQ. When introducing the professional reputation as a moderating variable in the relationship, the study found that the auditor's reputation strengthens the relationship between foreign ownership concentration and FRQ. Additionally, the auditor's reputation modifies the relationship between institutional ownership concentration and FRQ, transforming it from a direct and significant relationship to an inverse and significant one between institutional ownership concentration and EM. This study highlights the important role of the auditor's professional reputation in helping concentrated ownership structures enhance FRQ on the Egyptian Stock Exchange.

KeyWords: Financial reporting quality; Earnings management; Auditor's reputation; Ownership concentration; Foreign ownership; Institutional ownership; Governmental ownership.



1- الإطار العام للدراسة

1/1 المقدمة:

نالت قضية جودة التقارير المالية بأبعادها المختلفة قدراً كبيراً من الاهتمام في البحث المحاسبي، خاصة مع استمرار حدوث الأزمات والممارسات الاحتيالية لبعض الشركات؛ وأثبتت الدراسات السابقة أهمية جودة التقارير المالية وتأثيرها في طريقة تفاعل السوق مع معلومات التقارير المالية، وارتباطها بالأداء السوقي (فوزي، 2015؛ Aghamolla and Smith, 2022)؛ وقيمة الشركة (Jasym and Mohammad, 2024)؛ وكفاءة الاستثمار (Herbert and Harto, 2022)؛ وفترة تأخير تقرير المراجعة (طنطاوي، 2021؛ علي، 2022)؛ وأتعب المراجعة (الجندي، 2020). ووجدت أن انخفاض جودة التقارير المالية قد يؤدي إلى فقدان الاستثمار، وفقدان الوظائف، وانخفاض الثقة في التقارير المالية، وتهديد قدرة الشركات على الاستمرار (Atabo et al., 2023).

وجدير بالذكر أن جودة التقارير المالية تتأثر بمجموعة من العوامل منها هيكل الملكية، بوصفه أحد آليات حوكمة الشركات التي تسهم في تفعيل بيئة الرقابة الداخلية والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة (Qawqzeh et al., 2019)؛ ويتميز تركيز الملكية عن تشتت الملكية بقدرة الملاك على أداء دور رقابي فعال من خلال استغلال حقوق التصويت والتهديد بالخروج من الشركة، كما أن هياكل الملكية المركزة تتسم بتوافر الموارد الكافية والخبرات التي تمكن الملاك من الوصول إلى المعلومات وتفسيرها (علي، 2013)؛ إلا أن تركيز الملكية قد يكون له تأثيرات سلبية في بعض المواقف، والتي يتحالف فيها كبار الملاك لتحقيق منافعهم الخاصة، من خلال الضغط على الإدارة للتلاعب بالمعلومات وتطبيق بعض الممارسات الانتهازية التي تؤثر سلباً في جودة التقارير المالية (الحناوي، 2019).

من ناحية أخرى، تتأثر جودة التقارير المالية بجودة خدمات المراجعة، حيث تزداد القيمة التنبؤية والتوكيدية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بزيادة جودة المراجعة (بدوي، 2017)؛ بينما يؤدي انخفاض جودة المراجعة إلى انخفاض جودة التقارير المالية وزيادة الاستحقاقات الاختيارية (Hasan et al., 2019). وتشير دراسة Mesbah and Ramadan (2022) إلى أن مستخدمي التقارير المالية يمكنهم الاعتماد على التقارير المالية التي روجعت من مكاتب المراجعة الكبرى أكثر من تلك التقارير التي روجعت من مكاتب أخرى، نظراً لارتفاع جودة المراجعة التي تقدمها المكاتب الكبرى ذات السمعة المهنية.

وتستطيع مكاتب المراجعة ذات السمعة المهنية أن تقيد إدارة الأرباح الانتهازية، كما أنها تؤثر في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، فعندما تزيد ضغوط هيكل الملكية على الإدارة لمقابلة إدارة الانطباعات المالية، تعمل جودة المراجعة المرتفعة التي توفرها مكاتب المراجعة ذات السمعة المهنية على تقييد قدرة الإدارة التنفيذية على التلاعب بالأرباح، وبالتالي يمكن القول بأن السمعة المهنية للمراجع قد تؤدي دوراً معدلاً في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية (Siala and Jarboui, 2019).

2/1 مشكلة الدراسة:

ركزت الدراسات السابقة على مقومات جودة التقارير المالية ومؤشرات قياسها، بالإضافة إلى طرق الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة والتي تؤثر سلباً في جودة التقارير المالية؛ وعند بحث دور تركيز الملكية في جودة التقارير المالية، انقسمت الآراء إلى اتجاهين أساسيين، حيث يرى أنصار الاتجاه الأول أن تركيز الملكية يزيد الضغط على الإدارة التنفيذية، ويدفعها إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية بهدف إدارة الانطباعات وهذا يؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية، بينما يرى أنصار الاتجاه الثاني أن تركيز الملكية يجعل منافع الرقابة تزيد عن تكاليفها، وبالتالي تؤدي هياكل الملكية المركزة دوراً فعالاً في الرقابة على تصرفات الإدارة وتقييد سلوكها الانتهازي، ويترتب على ذلك زيادة جودة التقارير المالية (Dih et al., 2022; Wati and Gultom, 2022; Alhmood et al., 2023; Kristiawan, 2024).

بالإضافة إلى ما سبق، تؤدي المراجعة الخارجية كأحد آليات حوكمة الشركات دوراً محورياً في زيادة جودة التقارير المالية والحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، إلا أن هذا الدور يتوقف على جودة خدمات المراجعة والتي ترتبط بالسمعة المهنية للمراجع؛ ولا شك أن اختيار المراجعين ذوي السمعة المهنية المرتفعة يتأثر بقرارات المشاركين في هياكل الملكية، ورغبتهم في أداء دور رقابي فعال على تصرفات الإدارة التنفيذية، ومدى حرصهم على تحقيق الشفافية وعدالة توزيع الثروة؛ كما أن وجود المراجعين ذوي السمعة المهنية المرتفعة سوف يدعم قدرة هياكل الملكية في الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية (Muslim et al., 2022; Siala and Jarboui, 2022; Atabo et al., 2023).

وقد تناولت بعض الدراسات السابقة دور تركيز الملكية في زيادة جودة التقارير المالية، وبحثت دراسات أخرى دور جودة المراجعة في زيادة جودة التقارير المالية، كما تناولت بعض الدراسات أثر تركيز الملكية في جودة المراجعة الخارجية؛ إلا أن مراجعة الدراسات السابقة



كشفت عن ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقات المتداخلة بين كل من السمعة المهنية لمراجع الحسابات وتركز الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث لم يجد الباحثان دراسة محلية جمعت في طياتها بحث هذه المتغيرات مجتمعة، لذا سوف تركز الدراسة الحالية على اختبار الدور المعدل للسمعة المهنية للمراجع كمؤشر لجودة المراجعة الخارجية، في العلاقة بين تركز الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة كما يلي:

ما الدور المعدل للسمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركز الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

ويمكن تقسيم هذا السؤال الرئيسي إلى عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

1- ما أثر تركز الملكية في جودة التقارير المالية؟

2- ما أثر السمعة المهنية للمراجع في جودة التقارير المالية؟

3- ما أثر السمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركز الملكية وجودة التقارير المالية؟

3/1 أهداف الدراسة:

انطلاقاً من أهمية دراسة التفاعل بين آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تركز الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتوضيح الدور المعدل للسمعة المهنية للمراجع كمؤشر لجودة المراجعة في هذه العلاقة، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- دراسة مفهوم وأبعاد جودة التقارير المالية.

2- تحليل العلاقة بين تركز الملكية بأنماطها المختلفة وجودة التقارير المالية.

3- تحليل العلاقة بين السمعة المهنية للمراجع وجودة التقارير المالية.

4- قياس أثر السمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركز الملكية وجودة التقارير المالية.

4/1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأسباب التالية:

1- تناولت الدراسات السابقة أثر تركيز الملكية في جودة التقارير المالية، وكذلك أثر جودة المراجعة في جودة التقارير المالية، إلا أن نتائج الدراسات جاءت متباينة، وانقسمت الآراء في عدة اتجاهات، مما يدع مجالاً للدراسة الحالية لتسهم في إثراء الأدب المحاسبي في هذا الموضوع.

2- على الرغم من تناول الدراسات السابقة للعلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، والعلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية، إلا أن بحث تأثير السمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية لم يلقى الاهتمام الكافي على مستوى البيئة المصرية، مقارنة بالدراسات على المستوى الدولي، وهذا ما سوف يركز عليه الدراسة الحالية.

3- توفر الدراسة الحالية دليل تجريبي من البيانات المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يسهم في توضيح الدور المعدل للسمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية.

5/1 تنظيم الدراسة:

سوف يتم تنظيم ما تبقى من هذه الدراسة في ستة أجزاء، يعرض ويحلل الجزء الثاني الدراسات السابقة، ويتناول الجزء الثالث تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، ويناقش الجزء الرابع العلاقة بين تركيز الملكية والسمعة المهنية للمراجع وجودة التقارير المالية، ويتناول الجزء الخامس تصميم البحث والمنهجية، ويناقش الجزء السادس تفسير نتائج التحليل الإحصائي، وتختتم الدراسة بالجزء السابع ويعرض النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

2- عرض وتحليل الدراسات السابقة

بحثت الدراسات السابقة العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية من جوانب متعددة، وتناولت بعض الدراسات جميع أنماط هياكل الملكية، بينما ركزت دراسات أخرى على بعض أنماط هياكل الملكية دون الأنماط الأخرى، وكذلك عندما تناولت الدراسات السابقة جودة التقارير المالية استعملت مفاهيم ومصطلحات متعددة كمؤشرات يستدل منها على جودة التقارير المالية، مثل جودة الأرباح، إدارة الأرباح، جودة المحاسبة، جودة المعلومات المحاسبية، القيمة الملائمة



للمعلومات المحاسبية، تعقيد التقارير المالية، وقابلية التقارير المالية للقراءة وغيرها من المفاهيم؛ كما تناولت بعض الدراسات مجموعة من العوامل التي تعدل العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، وهو ما تطلق عليه الدراسات السابقة الدور المعدل للمتغيرات؛ وسوف يركز الباحثان على الدراسات الحديثة التي تخدم بشكل مباشر أهداف الدراسة الحالية كما يلي:

1/2 دراسات بحثت العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية:

هدفت دراسة خليل، إبراهيم (2015) إلى قياس أثر هيكل الملكية ومجلس الإدارة في جودة التقارير المالية، بالتطبيق على 27 شركة مدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات لعام 2021، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وملكية كبار المساهمين. وتناولت دراسة (Aldaoud (2015) تأثير آليات حوكمة الشركات وسمات الشركة على توقيت التقرير كمؤشر لجودة التقارير المالية، بالتطبيق على 114 شركة مدرجة في بورصة عمان في الفترة من 2009 إلى 2012م، وأثبتت أن تركيز الملكية يعدل العلاقة بين الحوكمة الداخلية للشركات وتوقيت نشر التقارير المالية، كما أنه عند المستويات المرتفعة من تركيز الملكية يحدث تأخير في توقيت نشر التقارير المالية، بسبب التأثير السلبي لكبار الملاك على وظائف لجان المراجعة ومجلس الإدارة، وهذا يعني أن تركيز الملكية المرتفع يرتبط بوجود صراعات بين المديرين ويعيق قرارات الشركات بإصدار تقاريرها المالية في الوقت المناسب.

وبحثت دراسة (Al-Rassas and Kamardin (2015) تأثير استقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية وتركيز الملكية على جودة الأرباح من خلال الاستحقاقات، بالتطبيق على 508 شركة مدرجة في سوق ماليزيا للأوراق المالية في الفترة من 2009 إلى 2012، وتوصلت الدراسة إلى أن استقلال لجنة المراجعة وزيادة الاستثمار في وظيفة المراجعة الداخلية يؤديان إلى زيادة جودة الأرباح، بينما يؤدي تركيز الملكية إلى انخفاض جودة الأرباح. وبحثت دراسة (Miri and Rostami (2015) تأثير تركيز الملكية وملكية المستثمر المؤسسي على دقة التقارير المالية وجودة تقارير المراجعة، بالتطبيق على 984 مشاهدة لبيانات الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية في الفترة من 2007 إلى 2012، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين تركيز الملكية ودقة التقارير المالية، وعلاقة سلبية معنوية بين ملكية المستثمر المؤسسي ودقة التقارير المالية.

وفحصت دراسة (Pongsaporamat (2016) العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة تايلاند، وباستخدام 387 مشاهدة لعام 2011 توصلت إلى

أن الشركات ذات الملكية المركزة تتعرض بشكل أكبر لإعادة إصدار قوائمها المالية، وبالتالي لديها جودة منخفضة للتقارير المالية. وهدفت دراسة (Sousa and Galdi (2016 إلى قياس تأثير تركيز الملكية على جودة الأرباح لعينة من الشركات غير المالية المدرجة في سوق البرازيل للأوراق المالية في الفترة من 1999 إلى 2014، ولفحص هذه العلاقة، استخدمت الدراسة عينة من 3671 شركة ومقياسين لجودة الأرباح هما استمرار الأرباح والتحفظ، وتوصلت إلى أن دقة توقعات الأرباح تتأثر بهيكل الملكية، حيث وجدت الدراسة أن الأرباح تعد أكثر دقة للتعبير عن الأداء المستقبلي في ظل تشتت الملكية، وتتنخفض هذه الدقة مع تركيز هيكل الملكية. وبحثت دراسة (Grimaldi and Muserra (2017 أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، باستخدام عينة من 300 شركة غير مالية مدرجة بسوق إيطاليا للأوراق المالية في الفترة من 2011 إلى 2013، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستحقاقات التقديرية ترتبط سلباً بتركيز الملكية، وبالتالي فإن تركيز الملكية يحسن جودة التقارير المالية من خلال تقليل مستويات إدارة الأرباح.

وقامت دراسة (Arthur et al. (2019 بالتحقق من تأثير تركيز الملكية على جودة التقارير المالية، وتمت تلك الدراسة على 118695 مشاهدة لبيانات تم جمعها من 36 دولة في الفترة من عام 2000 إلى 2007، وبالاعتماد على ستة مؤشرات محاسبية لبناء مؤشر شامل لقياس جودة التقارير المالية، توصلت إلى أن العلاقة بين جودة التقارير المالية وهيكل الملكية هي علاقة غير خطية، حيث تكون العلاقة عكسية في هيكل الملكية المتباعدة نسبياً مع عدم وجود ملاك مسيطرين، وهذا يتسق مع تأثيرات التحصين الإداري، بينما تكون العلاقة طردية عند المستويات المرتفعة من تركيز الملكية، وخاصة مع الملاك المسيطرين الذين تتفق مصالحهم مع مصالح الشركة، وهذا يتسق مع تأثيرات فرض توافق المصالح. وهدفت دراسة الحناوي (2019) إلى اختبار أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، باستخدام عينة من 50 شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري في الفترة من 2014 إلى 2016، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين تركيز الملكية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، مما يعني أن تركيز الملكية يزيد من جودة التقارير المالية.

واختبرت دراسة (Okechukwu et al. (2021 تأثير خصائص مجلس الإدارة وتركيز الملكية على توقيت التقارير المالية، بالتطبيق على 11 شركة في قطاع النفط مدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية، وكشفت النتائج أن تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على توقيت التقارير المالية، إلا أن الدراسة لم تتوصل لوجود علاقة



بين تركيز هياكل الملكية وتوقيت التقارير المالية كمؤشر على جودة التقارير المالية. وهدفت دراسة (Dinh et al. (2022 إلى اختبار العلاقة بين جودة التقارير المالية وتركز الملكية وكفاءة الاستثمار، بالتطبيق على 645 شركة مدرجة بسوق فيتنام للأوراق المالية في الفترة من 2007 إلى 2018، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، إلا أن زيادة درجة تركيز الملكية يؤدي إلى تأثير سلبي على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.

وبحثت دراسة (Wati and Gultom (2022 أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح مع التركيز على تحديد نوع الملكية الذي يؤثر بدرجة أكبر على إدارة الأرباح، لذا ركزت تلك الدراسة على جميع أنواع الملكية، باستخدام بيانات 391 شركة غير مالية مدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية في الفترة من 2016 إلى 2019، إلا أن الدراسة لم تتوصل إلى وجود تأثير معنوي لهياكل الملكية على إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية. واختبرت دراسة (Alhmod et al. (2023 العلاقة بين تركيز الملكية وخصائص الرئيس التنفيذي وإدارة الأرباح الحقيقية، باستخدام 348 ملاحظة لشركات مدرجة في بورصة عمان بين عامي 2013 و2018، وأوضحت النتائج أن تركيز الملكية يؤدي إلى تقليص وتقييد ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية. وفحصت دراسة علي وآخرون (2023) أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية في جودة التقارير المالية باستخدام مقياس الاستحقاقات الاختيارية، بالتطبيق على 45 شركة مقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2019 إلى 2021، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة التقارير المالية ونسبة التداول الحر في هيكل ملكية الشركات.

وهدفت دراسة (Kristiawan (2024 إلى تقييم أثر تركيز الملكية وحجم الشركة على جودة الأرباح، وتمت الدراسة على بيانات 92 شركة مقيدة في سوق إندونيسيا للأوراق المالية، في الفترة من 2013 إلى 2018، وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لتركيز الملكية على جودة الأرباح وبالتالي فإن تركيز الملكية يزيد من جودة التقارير المالية، ودعمت نتيجة هذه الدراسة فرض تأثير توافق المصالح، حيث تتوافق مصالح كبار الملاك مع مصالح مساهمي الأقلية. واختبرت دراسة (Ismail et al. (2024 العلاقة بين هيكل الملكية ونزاهة التقارير المالية، مع التركيز على تأثير جودة الأرباح، باستخدام 472 ملاحظة للشركات المدرجة في البورصة المصرية في الفترة من 2014 إلى 2021، وكشفت النتائج أن ملكية كبار الملاك والمستثمرين المؤسسيين تعزز بشكل كبير من نزاهة التقارير من خلال الرقابة والمتابعة الفعالة، وتوضح

نتائج الدراسة الدور الحيوي الذي تؤديه هيكل الملكية المركزة في الإشراف على ممارسات الإفصاح والتخفيف من الانتهازية الإدارية، وبالتالي تحسين شفافية وموثوقية الإفصاحات المالية.

2/2 دراسات بحثت دور السمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية:

هدفت دراسة (Qawqzeh et al. (2019 إلى اختبار تأثير الأنواع المختلفة من هيكل الملكية على جودة التقارير المالية والدور المعدل لجودة المراجعة، بهدف تقديم نموذج متكامل يصف تأثير هيكل الملكية وجودة المراجعة على جودة التقارير المالية، باستخدام بيانات 180 شركة مدرجة في بورصة عمان في الفترة من 2009 إلى 2017، وتوصلت الدراسة إلى أن ملكية المديرين والملكية العائلية لها تأثير إيجابي معنوي على جودة التقارير المالية من خلال الحد من إدارة الأرباح؛ بينما تؤثر ملكية المستثمر المؤسسي بشكل سلبي ومعنوي على جودة التقارير المالية، كما أن جودة المراجعة لها تأثير معنوي جزئياً على هذه العلاقات، وأثبتت الدراسة أن جودة المراجعة لها تأثير إيجابي معنوي على جودة التقارير المالية، وهذا يعني أن جودة المراجعة تعتبر أحد وسائل الحد من إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية.

واختبرت دراسة (Siala and Jarboui (2019 العلاقة بين تأثير نشاط المساهمين على إدارة الأرباح، مع التركيز على التحقق من الدور المعدل لجودة المراجعة في العلاقة بين نشاط المساهمين وإدارة الأرباح، باستخدام عينة من الشركات المدرجة في مؤشر سوق الأوراق المالية الفرنسية في الفترة من 2008 إلى 2012، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة تؤدي دوراً معدلاً بين نشاط المساهمين وإدارة الأرباح بطريقة تساعد بشكل كبير في التخفيف من العلاقة في وجود عمليات مراجعة خارجية عالية الجودة.

وفحصت دراسة (Muslim et al. (2022 أثر هيكل الملكية وعمر الشركة وفعالية لجنة المراجعة في القوائم المالية الاحتياطية، ودور السمعة المهنية كمتغير معدل لهذه العلاقة، وبالتطبيق على 13 شركة من شركات قطاع البناء والتشييد المدرجة في بورصة إندونيسيا للأسهم في الفترة من 2018 إلى 2020، توصلت الدراسة إلى أن هيكل الملكية يؤثر إيجابياً في القوائم المالية الاحتياطية، وتعمل سمعة المراجع على تعزيز تأثير هيكل الملكية في جودة القوائم المالية، لكن سمعة المراجع ليس لها تأثير في العلاقة بين عمر الشركة أو فعالية لجنة المراجعة والقوائم المالية الاحتياطية.



وهدفت دراسة الراشد، زيتون (2023) إلى اختبار العلاقة بين الملكية العائلية وجودة التقارير المالية والدور الوسيط لجودة المراجعة على هذه العلاقة باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية عن الفترة من 2017 إلى 2021، وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية العائلية تخفض من ممارسات إدارة الأرباح مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، كما أن الشركات العائلية تفضل الارتباط بمكاتب مراجعة لا تنتمي للمكاتب الأربعة الكبرى، وبالتالي يوجد تأثير سلبي ومعنوي للملكية العائلية على جودة المراجعة، بالإضافة إلى أن جودة المراجعة تخفض من ممارسات إدارة الأرباح، والذي بدوره ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية.

وبحثت دراسة (Atabo et al., 2023) تأثير ملكية المستثمر المؤسسي على جودة التقارير المالية والدور المعدل لجودة المراجعة، بالتطبيق على 23 شركة خدمات مالية مدرجة في بورصة نيجيريا بين عامي 2006 و2021، وتوصلت الدراسة إلى أن تركيز ملكية المستثمر المؤسسي تؤثر سلباً في جودة التقارير المالية لشركات الخدمات المالية، بينما لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير معدل لجودة المراجعة في العلاقة بين ملكية المستثمر المؤسسي وجودة التقارير المالية.

ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

1- تبين نتائج الدراسات السابقة بشأن طبيعة العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، حيث يمكن تصنيف نتائج الدراسات السابقة في ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى، أثبتت وجود تأثير إيجابي لتركيز الملكية في جودة التقارير المالية (خليل، إبراهيم، 2015؛ الحناوي، 2019؛ Alhmood et Grimaldi and Muserra, 2017; al., 2023; Ismail et al., 2024; Kristiawan, 2024)

- المجموعة الثانية، وجدت تأثير سلبي لتركيز الملكية في جودة التقارير المالية (Aldaoud, 2015; Pongsaporamat, 2016; Al-Rassas and Kamardin, 2015; Sousa and Galdi, 2016; Dinh et al., 2022)

- المجموعة الثالثة، توصلت إلى وجود علاقة غير خطية (Arthur et al., 2019)؛ أو عدم وجود علاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية (Okechukwu et al., 2021; Wati and Gultom, 2022)

2- قد يرجع التباين في نتائج الدراسات السابقة إلى اختلاف طرق قياس جودة التقارير المالية، وكذلك اختلاف بيئة التطبيق والفترة الزمنية وحجم العينة.

ومن هنا تتضح الفجوة البحثية في استمرار الجدل بين الباحثين بشأن وجود علاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية وطبيعة تلك العلاقة، مما يدع المجال مفتوح أمام الدراسات لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة، ويعد ذلك سببا لإجراء هذه الدراسة لدعم واستكمال الجهود السابقة في هذا المجال باستخدام بيانات حديثة.

3- بدأت بعض الدراسات الحديثة في التركيز على المتغيرات المعدلة للعلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، وبحثت مجموعة من المتغيرات منها جودة المراجعة، إلا أن نتائج الدراسات جاءت أيضا متباينة فيما يتعلق بوجود دور معدل من عدمه وطبيعة هذا الدور، حيث وجدت دراسة (Muslim et al. (2022 أن السمعة المهنية للمراجع تعزز من تأثير هيكل الملكية في جودة التقارير المالية؛ بينما لم تثبت دراسة (Atabo et al. (2023 وجود تأثير معدل للسمعة المهنية في تلك العلاقة؛ لذا تحاول الدراسة الحالية تقديم بعض الأدلة التي تدعم جهود الدراسات السابقة في مجال بحث الدور المعدل لجودة المراجعة، من خلال بحث تأثير السمعة المهنية للمراجع، والتحقق من دورها في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية.

3- تركيز الملكية وجودة التقارير المالية

1/3 مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التقارير المالية بأنها تقارير شفافة وعالية الجودة وتتسم بالتناسق الداخلي مع توافر العرض العادل والمصدقية للمعلومات الواردة بها (FASB, 2010). وعلى الرغم من شيوع استخدام مفهوم جودة التقارير المالية إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه في الدراسات الأكاديمية لهذا المفهوم فهو مفهوم واسع النطاق (Trinh et al., 2022). ويرى (Atabo et al. (2023 أن التعريفات المختلفة لجودة التقارير المالية تعتمد على فائدة القرار باعتبارها الأساس المشترك، وهذا الأساس يجب أن تصمم التقارير من أجله، ليس لتضليل المستخدمين ولكن للمساعدة في اتخاذ القرارات. ويشير Herath and Albarqi (2017) إلى أن جودة التقارير المالية تمثل قدرة التقارير المالية على توفير معلومات دقيقة وعادلة عن الأداء الحقيقي والمركز المالي للشركة. فالنقاير عالية الجودة توفر



معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وتمثل بأمانة الواقع الاقتصادي لأنشطة الشركة خلال فترة إعداد التقارير والمركز المالي للشركة في نهاية الفترة (Trinh et al., 2022).

ويرى الحناوي (2019) أن جودة التقارير المالية تشير إلى إعداد التقارير وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، مما يسهم في توصيل محتوى تلك التقارير إلى المستخدمين في الوقت المناسب، وبمستوى ملائم من التجميع، وبما يضمن خلو محتوى التقارير المالية من التحريفات الجوهرية، بحيث تعبر بعدالة ووضوح عن الوضع الاقتصادي والمركز المالي للشركة خلال فترة التقرير.

وترتبط جودة التقارير المالية بكثير من المنافع والآثار الإيجابية، منها تحسين الأداء السوقي للشركات؛ حيث هدفت دراسة فوزي (2015) إلى تحديد تأثير جودة الأرباح كأحد مؤشرات جودة التقارير المالية على الأداء السوقي للشركة، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي بين الأداء السوقي للشركة وجودة التقارير المالية. كما أن جودة التقارير المالية تسهم في زيادة قيمة الشركة؛ حيث هدفت دراسة (Jasym and Mohammad, 2024) إلى اختبار أثر تعقيد التقارير المالية على قيمة الشركة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين تعقيد القوائم المالية وقيمة الشركة، مما يعني أن انخفاض درجة تعقيد التقارير المالية كمؤشر لجودتها يرتبط بزيادة قيمة الشركة، وأوصت تلك الدراسة بضرورة توفير تقارير مالية واضحة ومفهومة وقابلة للقراءة ومتاحة لجميع مستخدمي التقارير المالية، مما يمكن المستثمرين وأصحاب المصالح من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وتعظيم قيمة الشركة. ويرى أبو العلا (2018) أن زيادة جودة التقارير المالية تؤدي إلى انخفاض حالات إعادة إعداد وإصدار التقارير المالية للشركات، وكذلك فإنها تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال وتكلفة الديون. ويرى صالح، إبراهيم (2021) أن جودة التقارير المالية هي محدد أساسي لكفاءة سوق الأوراق المالية.

2/3 مؤشرات قياس جودة التقارير المالية:

تستخدم عدة نماذج لتقييم جودة التقارير المالية بصورة مباشرة، مثل نماذج خصائص جودة المعلومات، ونماذج القيمة الملائمة للمعلومات، ونموذج كمية الإفصاح، ونموذج جمعية إدارة الاستثمار والبحوث، ونموذج المركز الدولي للبحث والتحليل، ونموذج مؤسسة Standard and Poor's S&P الأمريكية، وقد تعرضت تلك النماذج لكثير من الانتقادات، الأمر الذي أدى لظهور أساليب بديلة ومؤشرات يمكن الاستدلال من خلالها على جودة التقارير المالية بطريقة غير مباشرة (الرشيدي، 2012). وتركز معظم الدراسات التجريبية على الأرباح لتقييم

جودة التقارير المالية، وبفحص وتحليل الدراسات السابقة في هذا الشأن يتضح أن المؤشر الأكثر استخدامًا للإستدلال على جودة التقارير المالية هو إدارة الأرباح (Rajpurohit and Rijwani, 2024).

وتحدث إدارة الأرباح نتيجة لاستخدام المرونة والتقديرية الحكيمة المسموح بها في معايير المحاسبة، وتتيح المعايير هذه المرونة والتقديرية الحكيمة بهدف نقل المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، إلا أن تلك المرونة والتقديرية يمكن أن تستخدم في التلاعب بقيم الأرباح، مما يؤدي إلى ضعف جودة التقارير المالية (Rajpurohit and Rijwani, 2024). حيث تعمل إدارة الأرباح على تقليل موثوقية المعلومات المالية (Trinh et al., 2022). كنتيجة لقيام الإدارة بإحداث تغييرات في التقارير المالية تتوافق مع مصالحها الذاتية، إما لتضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة، أو للتأثير على العلاقات التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنة (Healy and Wahlen, 1999).

ويمكن للإدارة أن تستخدم عدة أساليب في إدارة الأرباح، منها اختيار السياسات والطرق المحاسبية، تصنيف عناصر القوائم المالية، المعاملات الحقيقية، الاستحقاقات الاختيارية، تضخيم الأرباح، تمهيد الدخل، وغيرها من الأساليب (Nguyen et al., 2021). كما أن دوافع إدارة الأرباح لدى المديرين قد تشمل، الرغبة في تحقيق الأداء المطلوب للحصول على المكافآت، أو التوافق مع اتفاقات الديون، أو تجنب ردود الأفعال السلبية لسوق رأس المال، أو التوافق مع التشريعات، بالإضافة إلى رغبة الإدارة في تلبية توقعات المستثمرين وتنبؤات المحللين الماليين (Nguyen et al., 2021).

بناءً على ما سبق، يمكن الحكم على مستوى جودة التقارير المالية بدرجة استخدام إدارة الشركة لممارسات إدارة الأرباح وذلك من خلال العلاقة العكسية بينهما، حيث تؤدي زيادة ممارسات إدارة الأرباح إلى تخفيض جودة التقارير المالية، بينما يؤدي انخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح إلى زيادة جودة التقارير المالية.

3/3 أثر تركيز الملكية في جودة التقارير المالية:

تتأثر هياكل الملكية السائدة بدرجة كفاءة وتنظيم سوق المال والتشريعات السائدة في الدول، حيث يؤدي ضعف كفاءة وتنظيم سوق المال، وقصور التشريعات التي تحول دون عمليات الاستحواذ، وضعف حماية حقوق أقلية المساهمين إلى زيادة تركيز الملكية (Gunasekarage and Reed, 2008). ويناسب تركيز الملكية الدول التي تتسم بضعف حماية



المستثمر (Djankov et al., 2008)؛ حيث تواجه الشركات مشاكل كثيرة أهمها، عدم تماثل المعلومات، وانخفاض سيولة الأسواق، وانخفاض الحوافز التي تشجع على الإفصاح، لذا يعمل تركيز الملكية في تلك الدول كبديل مناسب عن الحماية القانونية للمستثمرين (Brockman and Chung, 2003).

من ناحية أخرى، يرى (Pana 2010) أن تركيز الملكية جاء كأحد الحلول للمشكلة التي تواجه المساهمين في حالة تشتت الملكية، حيث تتجاوز تكاليف الرقابة التي ينفقها المساهمين العوائد التي يحصلون عليها، وبالتالي يرتبط تشتت الملكية بانخفاض قدرة المساهمين وحوافزهم على جمع المعلومات اللازمة لتفعيل الدور الرقابي على إدارة الشركة، بينما في هياكل الملكية المركزة يجمع كبار المساهمين نسبة كافية من الأسهم تغطي عوائدها المالية تكاليف الرقابة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تفعيل رقابة المساهمين على تصرفات الإدارة التنفيذية.

وقد اهتمت الدراسات السابقة بقياس تأثير تركيز الملكية في جودة التقارير المالية، إلا أن نتائج تلك الدراسات جاءت متباينة؛ حيث أثبتت بعض الدراسات أن تركيز الملكية يعد أحد الآليات الرقابية التي تعمل على تفعيل حوكمة الشركات وزيادة جودة التقارير المالية، من خلال الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتخفيض مشكلات الوكالة (Agrawal and Cooper, 2017; Butt and Hasany, 2009; Setia-Atmaja, 2009; Widani and Bernawati, 2020). وتخفيض احتمالات التلاعب في التقارير المالية (Ismail et al., 2024)؛ إلا أن دراسات أخرى وجدت أنه عند المستويات المرتفعة من تركيز الملكية، يسيطر كبار المساهمين على إدارة الشركة سواء بطريقة مباشرة أو من خلال العلاقات الشخصية مع الإدارة، ويترتب على ذلك اتخاذ الإدارة لقرارات وتصرفات انتهازية تحقق مصالح كبار المساهمين وتؤثر سلباً على ثروة الأقلية (Fan and Wong, 2002; Alqadasi and Abdin, 2018).

ويرى (Arthur et al. 2019) أنه عند المستويات المنخفضة من تركيز الملكية تنخفض جودة التقارير المالية، بينما ترتفع جودة التقارير المالية عند المستويات العالية من تركيز الملكية؛ ويرجع ذلك إلى ممارسة كبار المساهمين لنفوذهم على السلوك الإداري، مما يقلل من فرص إدارة الأرباح، كما أن وجود المستثمرين ذوي التوجه الاستثماري الطويل الأجل، يؤدي إلى انخفاض الضغوط على الإدارة التنفيذية لتلبية توقعات الأرباح قصيرة الأجل وهذا ما ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية (Alves, 2012).

وعلى النقيض من ذلك، وجدت بعض الدراسات السابقة أن تركيز الملكية يحفز الإدارة التنفيذية على الانخراط بشكل أكبر في إدارة الأرباح (Lyu et al., 2017; Reyna, 2012; Al-Fayoumi et al., 2010). ويرجع ذلك إلى أن مديري الشركات التي تضم كبار المساهمين قد يواجهون ضغوطاً متزايدة لتغيير الأرباح، وخاصة عند ضعف مستويات الأداء (Morphi, 2015). حيث يمارس كبار المساهمين ضغوطاً على المديرين لحملهم على استخدام التلاعب بالأرباح كأداة لزيادة القيمة السوقية للشركة. وبسبب هذا العبء غير المتوازن، سوف يلجأ المديرون إلى استخدام إدارة الأرباح (Usman and Yero, 2012). وفي نفس السياق، توصلت دراسة (Nguyen et al., 2021) إلى وجود ارتباط طردي بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح.

وقدمت الدراسات السابقة تفسيراً لعدم الاتفاق على دور تركيز الملكية في تفعيل بيئة الرقابة وزيادة جودة التقارير المالية، حيث وضعت الدراسات فرضين في هذا المجال، هما:

الأول: فرض التحصين الإداري: The entrenchment effect، ويشير إلى أن تركيز الملكية يمكن كبار المساهمين من تحديد كيفية توزيع الأرباح بين المساهمين، ويوفر لهم الحوافز لمصادرة الثروة من المساهمين الآخرين، حيث يستخدم كبار المساهمون حقوق التصويت بطرق تخدم مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين الآخرين، كما يشغل كبار المساهمين في العادة مناصب هامة في فريق الإدارة ومجلس الإدارة، وبالتالي يمكن أن تتخفف جودة حوكمة الشركات بسبب عدم فعالية الرقابة من قبل مجلس الإدارة. بالإضافة إلى أن الشركات ذات المستويات المرتفعة من تركيز الملكية تعاني من مستويات مرتفعة من عدم تماثل المعلومات بين كبار المساهمين والفئات الأخرى من المساهمين. وقد يؤدي ارتفاع مستويات عدم تماثل المعلومات إلى قيام المساهمين المسيطرين بتوفير إفصاحات انتهازية تؤدي إلى ضعف الإفصاح المالي وعدم شفافية التقارير المالية. وبالتالي، يشير تأثير التحصين الإداري إلى أن تركيز الملكية يرتبط عكسياً بجودة التقارير المالية (Arthur et al., 2019).

الثاني: فرض توافق المصالح The alignment effect، ويشير إلى وجود تقارب وثيق بين مصالح كبار المساهمين ومصالح الأقلية، حيث يرتبط قيام عدد قليل من المساهمين بشراء كمية كبيرة نسبياً من الأسهم، برغبتهم في استقرار الشركة وقدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل، وبالتالي، فإن المستويات المرتفعة من تركيز الملكية يعطي إشارة موثوقة على التزام كبار المساهمين ببناء سمعة جيدة وعدم مصادرة ثروة الأقلية (Gomes, 2000). وإذا حدث



انتهاك لهذا الالتزام من جانب كبار المساهمين فقد يترتب على ذلك حدوث خسائر كبيرة في ثروتهم واستثماراتهم طويلة الأجل بسبب حدوث انخفاض كبير في السعر، أو ارتفاع تكلفة حقوق الملكية، وبناءً على ذلك، فإن كبار المساهمين لديهم دوافع لمراقبة المديرين ذوي الأهداف قصيرة الأجل والذين لديهم ميل إلى التصرف بانتهازية من أجل تعظيم ثروتهم الشخصية على حساب المساهمين الآخرين (Christie and Zimmerman, 1994; Edmans, 2009).

وإذا تصرفت الإدارة بانتهازية، فإن كبار المساهمين سوف يتعرضون لخسائر أكبر من مساهمي الأقلية، لذا من المرجح أن يتخلى كبار المساهمين عن العوائد قصيرة الأجل الناتجة عن انخفاض جودة التقارير والإفصاح بحسن نية عن نتائج الشركة بهدف حماية السمعة والثروة (Shleifer and Vishny, 1997; Demsetz and Lehn, 1985). وبالتالي، فإن التقارير المالية الانتهازية ترتبط بتحمل كبار المساهمين لعقوبة من حيث العوائد طويلة الأجل. وقد يفسر هذا أسباب زيادة احتمالات حدوث الاستحقاقات غير الطبيعية في الدول ذات هياكل الملكية المشتتة (Pincus et al., 2007). وبناءً على ذلك، يتنبأ فرض تقارب المصالح بعلاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وتركز الملكية.

4/3 هوية كبار المساهمين:

يتوقف مدى فعالية دور تركيز الملكية في تفعيل حوكمة الشركات على هوية المساهمين، حيث تؤثر هوية كبار المساهمين على أهدافهم وطريقة ممارستهم للسلطة، وهذا يؤثر بدوره على استراتيجية الشركة في مجالات أهداف الربحية، وتوزيعات الأرباح، وهيكّل رأس المال، ومعدلات النمو (Thomsen, 2008).

1/4/3 الملكية الأجنبية¹:

تسعى الدول النامية والاقتصاديات الناشئة إلى الحصول على أكبر قدر من تدفقات الاستثمارات المباشرة، بهدف تكوين رؤوس الأموال وتحسين كفاءة الأسواق المالية والمساهمة في برامج التنمية الاقتصادية (Huafaing and Jianguo, 2007; Ling et al., 2016). وغالباً ما يركز المستثمر الأجنبي على الاستثمار طويل الأجل، لذا فهو يسعى إلى البيئات المستقرة وذات الحوكمة العالية، حتى لا يضطر إلى إجراء تغييرات جوهرية في أنشطته واستثماراته (Aksoy et al., 2021).

¹ يقصد بالملكية الأجنبية تملك المستثمرين الأجانب سواء من دول عربية أو غير عربية من غير المصريين لأسهم الشركات المصرية.

كما أن المستثمر الأجنبي يحرص على توزيع استثماراته في أماكن متنوعة، وهذا يتطلب مستوى مرتفع من المعلومات التي توفرها التقارير المالية (Aksoy et al., 2021). وهو يتجنب توجيه استثماراته نحو الشركات التي يسيطر عليها الداخليين، ولديهم رغبة في التقارير المالية التي تحتوي على معلومات أكثر مصداقية وشفافية (Ben-Nasr et al., 2015). وبالتالي، يمارس المستثمر الأجنبي دوراً هاماً في تفعيل بيئة الرقابة وزيادة جودة التقارير المالية (Ben-Naser et al., 2009). لذا تعد الملكية الأجنبية أحد الآليات البديلة التي تستخدم في توجيه رسائل اطمئنان لباقي المساهمين بعدم انتهاك مصالحهم أو استخدام الممارسات الانتهازية (Chauhan and Kumar, 2017).

ويرى (Batten and Vinh (2015 أن الملكية الأجنبية لديها قدرات كبيرة في مجال تقييم الأداء في الأجل الطويل، كما أن الملاك الأجانب أكثر مهارة وخبرة وتقدماً في النواحي المالية والتكنولوجية، وتلك القدرات والمهارات تم اكتسابها نتيجة للعمل في بيئات استثمارية متنوعة؛ ويدعم ذلك نتائج عدة دراسات حيث توصلت دراسة (Essa et al. (2016 إلى أن الملكية الأجنبية ترتبط بزيادة فعالية حوكمة الشركات والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. وأشارت دراسة (Adebiyi and Olowookere (2016 إلى أن الملاك الأجانب يضغطون على الإدارة لإصدار التقارير المالية في التوقيت الملائم مما يحد من قدرة الداخليين على استخدام المعلومات الداخلية في تحقيق مصالحهم الذاتية.

وقد تناولت عدة دراسات العلاقة بين الملكية الأجنبية وجودة التقارير المالية؛ حيث توصلت دراسة (Alzoubi (2016 إلى وجود علاقة عكسية بين تركيز ملكية الأجانب وجودة التقارير المالية، حيث يسهم تركيز الملكية الأجنبية في تقييد التصرفات الانتهازية للإدارة التنفيذية وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح. وأثبتت دراسة (Essa et al. (2016 أن الملكية الأجنبية تؤدي إلى تخفيض الاستحقاقات الاختيارية الانتهازية؛ وتوصلت دراسة (Nguyen et al. (2021 إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح؛ ووجدت دراسة (Han et al. (2022 أن زيادة نسبة الملكية الأجنبية تؤدي إلى تقييد إدارة الأرباح، حيث يسهم المستثمرين الأجانب في انضباط السوق وتوفير الرقابة الفعالة وتعزيز الشفافية. ووجدت دراسة (Tran et al. (2023 أيضاً أن الملكية الأجنبية تدعم جودة التقارير المالية وتحد من إدارة الأرباح.

من ناحية أخرى، توصلت دراسة (Parveen et al. (2016 إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح، حيث تؤدي زيادة تركيز الملكية الأجنبية إلى انخفاض



جودة التقارير المالية، وزيادة حوافز الإدارة للتلاعب في الأرباح. كما لم تجد دراسة Alghemary et al. (2024) تأثير لمستوى الملكية الأجنبية في تقييد التصرفات الانتهازية لإدارة الشركة وجودة التقارير المالية.

2/4/3 ملكية المستثمر المؤسسي:

تشير ملكية المستثمر المؤسسي إلى قيام مؤسسة مالية باستثمار الأموال نيابة عن أطراف أخرى، من خلال تكوين محافظ استثمارية تحتوي على أسهم في كثير من الشركات، وتشمل هذه المؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات (الحناوي، 2019). وقد تزايد ظهور هذا النوع من الملكية على مستوى العالم، وزاد انتشاره في الأسواق المالية خصوصاً الناشئة (OECD, 2012)؛ وفي ظل ما يتوافر لدى المستثمرين المؤسسيين من أصول استثنائية تحت إدارتهم فإنهم يتمكنون من تقديم السيولة اللازمة للأسهم والشركات الكبرى، حيث يملك المستثمر المؤسسي أسهم الشركات نيابة عن أصحاب الأموال ويتحمل المسؤولية عن اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بشأن هذه الأسهم، وفي ظل تلك المسؤولية يميل المستثمر المؤسسي إلى القيام بدور أكثر فعالية في إدارة هذه الاستثمارات وحماية مصالح أصحابها (Adelopo, 2010)؛ من خلال طلب معلومات أكثر تفصيلاً ورقابة سياسات إفصاح الشركة (Barako et al., 2006).

ويفضل المستثمر المؤسسي الاستثمار في الشركات التي تقدم مستويات عالية من الإفصاحات المرتبطة بحوكمة الشركات لتخفيض تكاليف الرقابة، لذلك تسعى الشركات ذات الاحتياجات التمويلية الكبيرة إلى التوسع في الإفصاح عن المعلومات لمقابلة وإشباع احتياجات هذا النوع من المستثمرين بهدف جذب استثماراتهم خصوصاً وأن المستثمر المؤسسي يملك موارد استثمارية كبيرة (Bushee et al., 2010).

ويتوقف دور المستثمر المؤسسي في زيادة جودة التقارير المالية على مدى قيامه بدور فعال في الرقابة على أداء إدارة الشركة، أما إذا تخلى المستثمر المؤسسي عن دوره الرقابي فسوف يؤدي ذلك إلى عدم تأثير ملكية المستثمر المؤسسي في جودة التقارير المالية، حيث يميل بعض المستثمرين المؤسسيين إلى التخلص من الأسهم بالبيع عند انخفاض أداء الشركة بدلاً من اتخاذ الإجراءات التصحيحية (Adelopo, 2010)؛ ويشير Rajpurohit and Rijwani (2024) إلى أن فعالية دور المستثمر المؤسسي في زيادة جودة التقارير المالية والحد من إدارة الأرباح تتوقف على منظوره الاستثماري؛ حيث تكون مصالح المستثمر المؤسسي قصير الأجل مؤقتة،

بينما تكون مصالح المستثمر المؤسسي طويل الأجل دائمة، وبالتالي يكون المستثمر المؤسسي طويل الأجل أكثر حرصًا على استدامة الشركة والتصدي لممارسات إدارة الأرباح (Koh, 2003).

ويرى (Aksoy et al. (2021) أن المستثمر المؤسسي يؤدي دوراً فعالاً في الرقابة على الشركات وتحسين جودة التقارير المالية، حيث يتوافر لدى المستثمر المؤسسي الموارد اللازمة والخبرات والأدوات الاحترافية التي تمكنه من زيادة فعالية البيئة الرقابية، والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة التنفيذية. ويدعم ذلك (Ramalingegowda et al. (2021) حيث يرى أن المستثمر المؤسسي يؤدي دوراً هاماً في الحد من إدارة الأرباح ورقابة الأعمال بشكل فعال للحد من مشكلات الوكالة.

ويكشف استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين ملكية المستثمر المؤسسي وجودة التقارير المالية عن تباين نتائج الدراسات؛ حيث توصلت دراسة (Trinh et al. (2022) إلى أن ارتفاع مستوى ملكية المستثمر المؤسسي، يؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية؛ وأثبتت دراسة (Wang et al. (2023) وجود علاقة طردية بين ملكية المستثمر المؤسسي وإدارة الأرباح؛ ووجدت دراسة (Ali et al. (2024) أن ارتفاع نسبة ملكية المستثمر المؤسسي في الشركات أدت إلى زيادة جودة الأرباح، وانخفاض الاستحقاقات التقديرية، والحد من التلاعب في الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية.

من ناحية أخرى، توصلت دراسة (Cho and Chung (2022) إلى وجود علاقة عكسية بين ملكية المستثمر المؤسسي وجودة التقارير المالية، حيث تؤدي زيادة نسبة ملكية المستثمر المؤسسي إلى انخفاض جودة التقارير المالية؛ وتوصلت دراسة (Davis and Garcia- (2023) إلى أن ملكية المستثمر المؤسسي ترتبط طردياً بإدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق، وترتبط عكسياً بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية. بينما لم تتوصل دراسة (Alhadi et al. (2020) إلى وجود علاقة بين ملكية المستثمر المؤسسي وإدارة الأرباح.

3/4/3 الملكية الحكومية:

توفر الدولة بوصفها مالكة إطاراً يسمح بتبني أفضل ممارسات حوكمة الشركات ويلزم إدارة الشركات بتنفيذ هذا الإطار من أجل تحسين أداء وقيمة الشركات، ولا يقتصر فقط هدف الدولة من تنفيذ حوكمة المؤسسات العامة على تحسين أداء المؤسسات العامة تجارياً، ولكن هناك أسباب أخرى لدى الدولة تشجع على تعزيز ممارسات الحوكمة ومنها تعزيز المصداقية بالنسبة



للدولة، وتحقيق الاتساق مع متطلبات المؤسسات الدولية، والدفاع عن المصلحة العامة، وتأكيد نزاهة الأعمال، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة السوق من خلال توسيع نطاق وصول الشركات إلى رأس المال العالمي وخفض تكاليفه، وزيادة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (CAF, 2021).

ويرى (Ben Nasr et al. (2015) أن الملكية الحكومية تهتم بجودة التقارير المالية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي، وعرض مؤشرات جيدة ترتبط بوفائها بمسئولياتها تجاه سياسات السوق، لذا فهي تسعى إلى زيادة المصداقية وشفافية التقارير المالية. حيث يؤدي الفشل في تحقيق الرقابة الفعالة على تصرفات الإدارة، إلى تأثيرات سلبية كبيرة على سمعة الحكومة، وهذا يعد حافزاً قوياً للعمل على زيادة جودة التقارير المالية (Alhababsah, 2019).

وأثبتت دراسة (Alhadab et al. (2021) أن الشركات المملوكة للحكومة أقل ميلاً لإدارة الاستحقاق وإدارة الأرباح الحقيقية، مقارنة بالشركات غير المرتبطة بالحكومة، وهذا يعني أن الملكية الحكومية تزيد من جودة التقارير المالية؛ وأثبتت دراسة (Tran and Dang (2021) أن زيادة مستويات ملكية الحكومة ترتبط بانخفاض إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية؛ كما وجدت دراسة (Alghemary et al. (2024) أن ملكية الحكومة هي أداة فعالة في تقييد سلوك الإدارة التنفيذية والحد من إدارة الأرباح؛ وتوصلت دراسة (Aljuhani et al. (2024) أيضاً إلى أن الملكية الحكومية تمثل أحد آليات الحوكمة الفعالة في تخفيف حدة مشكلات الوكالة وتحسين جودة التقارير المالية.

من ناحية أخرى، وجدت دراسة (Firth et al. (2007) ارتفاعاً في مستوى إدارة الأرباح في الشركات المملوكة للدولة نظراً لعدم فعالية نظم الحوكمة في تلك الشركات؛ وأثبتت دراسة (Gaio and Pinto (2018) أن الشركات المملوكة للدولة أقل تحفظاً من الشركات غير المملوكة للدولة، كما أن الشركات المملوكة للدولة تتمتع بجودة تقارير مالية منخفضة مقارنة بالشركات الأخرى؛ وتوصلت دراسة (Nguyen et al. (2021) إلى أن الملكية الحكومية تسهم في زيادة ممارسات إدارة الأرباح؛ وفي نفس السياق أثبتت دراسة (Boubakri et al. (2024) أن ملكية الدولة للشركات تؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية، وبوجه خاص في الدول التي تعاني من انخفاض مستوى حماية حقوق الأقلية.

4- العلاقة بين السمعة المهنية وتركز الملكية وجودة التقارير المالية

يشير استقرار الدراسات السابقة إلى أن الإدارة التنفيذية تملك الدوافع، ولديها الفرص الكافية التي تمكنها من التلاعب في معلومات التقارير المالية، مما يؤدي إلى فقدان التقارير المالية لمصداقيتها واهتزاز ثقة المستخدمين في محتواها، الأمر الذي يقتضي قيام المراجعة الخارجية بدور فعال في زيادة جودة التقارير المالية (Siala and Jarboui, 2019)؛ من خلال الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتقييد أنشطة إدارة الأرباح (Astami et al., 2017). وقد توصلت دراسة (Hubais et al., 2023) إلى أن الدور المنشود من المراجعة الخارجية يتوقف على نزاهة المراجع، والتي ترتبط بشكل وثيق بسمعته المهنية. ودعم ذلك الرأي نتائج دراسة (Waris and Din, 2023) والتي أثبتت أن السمعة المهنية للمراجع ترتبط بزيادة جودة المراجعة.

وتقاس السمعة المهنية للمراجع بعدة مؤشرات منها حجم مكتب المراجعة، حيث يكون لدى مكاتب المراجعة الكبرى حوافز لتقديم أو الحفاظ على مستوى عالٍ من جودة الخدمات، وهذا بسبب كبر حجم عملائها، وما تملكه من فرص وموارد بشرية وتكنولوجيا تدعم قدرتها في تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة، بالإضافة إلى أنها أكثر تعرضاً لمخاطر فقد العملاء (Caneghem, 2021; Mat et al., 2005; Chung et al., 2004)؛ فقد تفقد مكاتب المراجعة عملائها إذا تعرضت لتدهور سمعتها المهنية (Eshleman and Guo, 2014). ولهذه الأسباب تتقاضى شركات المراجعة ذات السمعة المهنية أتعاباً إضافية، وتستخدم جزءاً من تلك الأتعاب في تحسين قدراتها التكنولوجية، وتعيين مجموعة من المهنيين ذوي الخبرة العالية، وتصميم أدوات فعالة تسهم في اكتشاف التحريفات في التقارير المالية (Choi et al., 2008).

وفي مجال دراسة العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية؛ فقد أثبتت دراسة (Francis and Wang, 2008) أن شركات المراجعة ذات السمعة المهنية تطلب من الشركات تقارير مالية عالية الجودة، وذلك بهدف الحفاظ على سمعتها المهنية وتجنب تعرضها للمخاطر الناتجة عن التحريفات في التقارير المالية، لذا ترتبط السمعة المهنية للمراجعة طردياً بجودة التقارير المالية؛ وتوصلت دراسة بدوي (2017) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لجودة المراجعة في ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية من حيث قيمتها التنبؤية والتأكديّة؛ وأثبتت دراسة (Hasan et al., 2019) أن انخفاض جودة التقارير المالية هو نتيجة لظهور الاستحقاقات التقديرية وانخفاض جودة المراجعة. كما قدمت دراسة (Mesbah and



Ramadan (2022) أدلة تجريبية على وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية.

إضافة إلى ما سبق، فقد اهتمت الدراسات السابقة ببحث التفاعل بين تركيز الملكية وجودة المراجعة، إلا أن نتائج تلك الدراسات جاءت متباينة؛ حيث توصلت دراسة Alqadasi and Abidin (2018) إلى أن الشركات التي لديها مستوى مرتفع من تركيز الملكية أقل طلباً على جودة المراجعة؛ ويرى Buerthey (2021) أن تركيز الملكية بمفرده يوفر بيئة رقابية فعالة تدعم الشفافية وجودة التقارير المالية، وبالتالي لا تحتاج الشركات لخدمات مكاتب المراجعة الكبرى، وهذا يعني انخفاض الطلب على جودة المراجعة في الشركات ذات هياكل الملكية المركزة؛ إلا أن دراسة أبو عمر (2022) أثبتت أن تركيز الملكية يرتبط بزيادة الحصول على خدمات المراجعة من مكاتب المراجعة المرتبطة بمكاتب عالمية؛ كما أثبتت دراسة الراشد، زيتون (2023) أن هياكل الملكية لها دور حيوي في زيادة جودة المراجعة؛ بينما توصلت دراسة AI Lawati and Sanad (2023) إلى وجود تأثير إيجابي لبعض أنواع هياكل الملكية في تعزيز جودة المراجعة، وتأثير سلبي لأنماط أخرى في جودة المراجعة.

من ناحية أخرى، بحثت دراسة Siala and Jarbou (2019) العلاقة بين كل من جودة المراجعة وتركيز هياكل الملكية وجودة التقارير المالية، وتوصلت إلى أن جودة المراجعة المرتفعة تؤدي دوراً معدلاً في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، ففي الحالات التي يضغط فيها تركيز الملكية على الإدارة التنفيذية للتلاعب في التقارير المالية بهدف إدارة انطباعات المستخدمين، فإن الحصول على خدمات المراجعة من المكاتب ذات السمعة المهنية يعمل على تقييد سلوك الإدارة والحد من قدرتها على إدارة الأرباح والتلاعب في التقارير المالية.

5- تصميم البحث والمنهجية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى إجراء تقييم اختباري للعلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والدور المعدل للسمعة المهنية لمراجع الحسابات في هذه العلاقة.

1/5 فروض الدراسة:

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة تم صياغة الفروض التالية:

HO₁: لا يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز الملكية الأجنبية في جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

HO₂: لا يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز ملكية المستثمر المؤسسي في جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

HO₃: لا يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز الملكية الحكومية في جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

HO₄: لا يوجد تأثير دال إحصائياً للسمعة المهنية للمراجع في جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

HO₅: لا يوجد تأثير دال إحصائياً للسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل في العلاقة بين تركز الملكية الأجنبية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

HO₆: لا يوجد تأثير دال إحصائياً للسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل في العلاقة بين تركز ملكية المستثمر المؤسسي وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

HO₇: لا يوجد تأثير دال إحصائياً للسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل في العلاقة بين تركز الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

2/5 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال عام 2024، والتي بلغ عددها 226 شركة وفقاً للتقرير الإحصائي الصادر عن البورصة المصرية؛ وقد تم مراعاة الشروط التالية عند اختيار عينة الدراسة:

1- توافر بيانات التقارير المالية وإفصاحات هيكل الملكية للشركات خلال الفترة من 2021 إلى 2023.

2- أن تكون بيانات القوائم والتقارير المالية مقومة بالجنيه المصري.

3- ألا تتبع قطاعات البنوك أو الاستثمار والتمويل أو التأمين نظراً لأنها ذات نشاط متخصص ولها سمات تميزها عن الشركات الأخرى، كما أنها تخضع لبعض القوانين الخاصة.



وبناءً على ما سبق، وباستخدام المعاينة الاحصائية العشوائية تم اختيار عدد 46 شركة تغطي 11 قطاع في البورصة المصرية، بإجمالي عدد مشاهدات بلغ 138 مشاهدة، كما هو موضح بالجدول رقم (1)، ويتضمن الملحق رقم (1) أسماء شركات العينة.

جدول رقم (1) شركات العينة

القطاع	عدد الشركات	نسبة تمثيل القطاع %
الأغذية والمشروبات	10	21.7
الكيمائيات	8	17.4
التشييد ومواد البناء	7	15.2
المنتجات المنزلية والشخصية	5	10.9
الرعاية الصحية والأدوية	5	10.9
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	3	6.5
العقارات	3	6.5
الموارد الأساسية	2	4.3
الغاز والبتروك	1	2.2
الاتصالات	1	2.2
السياحة والترفيه	1	2.2
الإجمالي	46	100%

وفيما يتعلق باختيار فترة الدراسة، فقد راعى الباحثان استخدام أحدث البيانات المتاحة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2021 إلى 2023، مع تجنب الاعتماد على بيانات الفترة التي تأثرت بأزمة كورونا خلال عامي 2019 و2020؛ وقد تم الحصول على بيانات القوائم والتقارير المالية وإفصاحات هيكل الملكية لشركات الدراسة من خلال موقع معلومات مباشر مصر، وموقع البورصة المصرية، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات على شبكة المعلومات الدولية.

3/5 متغيرات الدراسة:

1/3/5 المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة وجد الباحثان استخدام عدة مؤشرات لقياس جودة التقارير المالية ويأتي في مقدمتها مؤشر إدارة الأرباح المحاسبية، حيث يستدل من انخفاض ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية على ارتفاع جودة التقارير المالية والعكس صحيح؛ وسوف تعتمد الدراسة الحالية على قياس المتغير التابع من خلال حساب مؤشر إدارة الأرباح المحاسبية.

وتستخدم عدة طرق ونماذج لقياس إدارة الأرباح المحاسبية منها نموذج Jones ونموذج Jones المعدل ونموذج Dechow وغيرها من النماذج، كما اقترح Miller نسبة لقياس إدارة الأرباح المحاسبية من خلال دراسة أثر الاستحقاق قصير الأجل؛ ويرى (Miller 2009) إمكانية اكتشاف إدارة الأرباح المحاسبية عن طريق دراسة العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتغير في رأس المال العامل.

وتأخذ نسبة ميلر الصيغة التالية (Miller, 2009):

$$\text{Miller Ratio} = (\Delta\text{WC}/\text{CFO})_{t-0} - (\Delta\text{WC}/\text{CFO})_{t-1}$$

حيث:

$(\Delta\text{WC}/\text{CFO})_{t-0}$: التغير في صافي رأس المال العامل ÷ صافي التدفقات النقدية التشغيلية في السنة t-0.

$(\Delta\text{WC}/\text{CFO})_{t-1}$: التغير في صافي رأس المال العامل ÷ صافي التدفقات النقدية التشغيلية في السنة t-1.

ويتم الحكم على الشركة بأنها لا تمارس إدارة الأرباح المحاسبية عندما تساوي نسبة ميلر صفر، أما إذا سجلت هذه النسبة قيمة موجبة أو سالبة فهذا يعني ممارسة الشركة لإدارة الأرباح المحاسبية، وسوف تستخدم الدراسة الحالية القيمة المطلقة لنسبة ميلر كمؤشر لإدارة الأرباح المحاسبية عند بحث العلاقة بين إدارة الأرباح المحاسبية كمؤشر لجودة التقارير المالية وبين المتغيرات المستقلة والرقابية والمتغير المعدل. وقد تم اختيار هذه النسبة في تقدير إدارة الأرباح المحاسبية لأنها تتطلب بيانات ثلاث سنوات فقط للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وهذا يتناسب مع الدراسة الحالية والتي تركز على الفترة من 2021 إلى 2023.

2/3/5 المتغيرات المستقلة:

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة متغيرات مستقلة لقياس أثر تركيز الملكية في جودة التقارير المالية، حيث استخدمت تركيز الملكية الأجنبية، وتركيز ملكية المستثمر المؤسسي، وتركيز الملكية الحكومية، للتعبير عن بعض أنماط تركيز الملكية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؛ ويوضح الجدول رقم (2) طريقة قياس هذه المتغيرات.



3/3/5 المتغير المعدل:

يتمثل المتغير المعدل في السمعة المهنية لمراجع الحسابات، حيث استخدمت الدراسة هذا المتغير بهدف تقييم أثره في تعديل العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، وقد تم الاعتماد على حجم مكتب المراجعة كمؤشر للسمعة المهنية، حيث أثبتت عدة دراسات أن المكاتب الكبرى تتميز بسمعة مهنية عالية مقارنة بمكاتب المراجعة الصغيرة (Siala and Jarboui, 2019; Mesbah and Ramadan, 2022).

4/3/5 المتغيرات الرقابية:

تتأثر جودة التقارير المالية بعدة عوامل بخلاف المتغيرات المستقلة والمتغير المعدل، حيث أثبتت الدراسات السابقة وجود علاقة بين جودة التقارير المالية وكل من إجمالي الأصول كمؤشر لحجم الشركة، الرافعة المالية، والعائد على الأصول (Al-Rassas and Kamardin, 2015; Arthur et al., 2019; Tran and Dang, 2021; Dinh et al., 2022; Al Lawati and Sanad, 2023)؛ ويوضح الجدول رقم (2) كيفية قياس المتغيرات الرقابية.

جدول رقم (2) طريقة قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات	طريقة الحساب
تركز الملكية الأجنبية	تشير إلى نسبة ملكية المستثمرين الأجانب في هيكل ملكية الشركة والتي تتعدى 5%
تركز ملكية المستثمر المؤسسي	تساوي نسبة ملكية المؤسسات- البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار في هيكل ملكية الشركة والتي تتعدى 5%
تركز الملكية الحكومية	تمثل نسبة ملكية الدولة/ الحكومة في هيكل ملكية الشركة والتي تتعدى 5%
السمعة المهنية للمراجع	هي متغير ثنائي، يأخذ القيمة (1) إذا كان مراجع حسابات الشركة يتبع أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، ويأخذ القيمة (0) خلافاً لذلك.
حجم الشركة	يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة أصول الشركة
الرافعة المالية	تقاس بإجمالي الالتزامات مقسومة على إجمالي الأصول
العائد على الأصول	يقاس بصافي الدخل بعد الضرائب مقسوماً على إجمالي الأصول

4/5 المعالجة الإحصائية للبيانات:

مرت المعالجة الإحصائية بعدة مراحل متتالية، حيث تم تجميع البيانات وتفرغها في برنامج Excel بهدف إجراء العمليات الحسابية اللازمة، ثم تم إدخال البيانات إلى برنامج SPSS for Window لإجراء الاختبارات والتحليلات الإحصائية التالية:

الإحصاءات الوصفية: حيث استخدمت مجموعة من مقاييس النزعة المركزية لوصف البيانات مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة.

الإحصاء التحليلي: استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الارتباط الخطي لبيرسون، للكشف عن علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والرقابية والمتغير المعدل، كما استخدمت نموذج الانحدار الخطي المتعدد للكشف عن العلاقة بين جودة التقارير المالية كمتغير تابع، وتركز انماط الملكية الأجنبية وملكية المستثمر المؤسسي والملكية الحكومية كمتغيرات مستقلة، والسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ ويعتمد نموذج الانحدار المتعدد على قيمة F للكشف عن المعنوية الكلية للنموذج، وقيمة R² للحكم على القدرة التفسيرية للنموذج، ويتم استخدام قيم المعنوية المناظرة لاختبار T للحكم على معنوية المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى حساب قيم VIF و Tolerance المناظرة لمتغيرات النموذج للكشف عن مشكلة تعدد علاقات الارتباط، وقيمة اختبار Durben Watson للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي؛ وقد قامت الدراسة بصياغة النموذجين التاليين:

النموذج الأول: يقيس العلاقة بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح المحاسبية كمؤشر على جودة التقارير المالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 \text{ Foreign} + \beta_2 \text{ Institution} + \beta_3 \text{ State} + \beta_4 \text{ Size} + \beta_5 \text{ Lev} + \beta_6 \text{ RAO} + \varepsilon$$

حيث:

EM: إدارة الأرباح المحاسبية.

Foreign: تركيز الملكية الأجنبية.

Institution: تركيز ملكية المستثمر المؤسسي.

State: تركيز الملكية الحكومية.

Size: حجم الشركة.



Lev: الرافعة المالية.

RAO: العائد على الأصول.

β_0 : نقطة قطع محور العينات.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات نموذج الانحدار.

ε : خطأ التقدير.

النموذج الثاني: يقيس الدور المعدل للسمعة المهنية في العلاقة بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح المحاسبية كمؤشر على جودة التقارير المالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 \text{ Foreign} + \beta_2 \text{ Institution} + \beta_3 \text{ State} + \beta_4 \text{ AudRep} + \beta_5 \text{ Foreign} * \text{AudRep} + \beta_6 \text{ Institution} * \text{AudRep} + \beta_7 \text{ State} * \text{AudRep} + \beta_8 \text{ Size} + \beta_9 \text{ Lev} + \beta_{10} \text{ RAO} + \varepsilon$$

ويشير المتغير AudRep إلى السمعة المهنية للمراجع، فإذا كان معامل انحدار متغير التفاعل معنوي، فيعني ذلك أن السمعة المهنية للمراجع لها تأثير معنوي معدل في العلاقة بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح المحاسبية كمؤشر على جودة التقارير المالية.

6- تفسير نتائج التحليل الإحصائي

1/6 نتائج الإحصاءات الوصفية:

يظهر الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، والتي توضح السمات المميزة لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والرقابية والمعدل.

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
إدارة الأرباح المحاسبية	138	3.53	3.89	0.50	13.05
تركز الملكية الأجنبية	64	0.396	0.266	0.051	0.97
تركز ملكية المستثمر المؤسسي	52	0.189	0.130	0.052	0.511
تركز الملكية الحكومية	73	0.514	0.275	0.052	0.951
السمعة المهنية للمراجع	138	0.22	0.31	0	1
حجم الشركة	138	9.23	0.72	7.35	11.13
الرافعة المالية	135	1.27	1.16	0.02	5.43
العائد على الأصول	132	0.08	0.14	0.43	0.40-

تبيين المخرجات الواردة في الجدول السابق ما يلي:

- بلغ الوسط الحسابي لمؤشر إدارة الأرباح 3.53 بانحراف معياري 3.89 وكانت أعلى قيمة للمؤشر 13.05 وأدنى قيمة 0.50، ويلاحظ أن هذه القيم هي قيم مطلقة لمؤشر إدارة الأرباح، وقد وجد الباحثان 71 مشاهدة لشركات تدير أرباحها لأعلى و 67 مشاهدة لشركات تدير الأرباح لأسفل، مما يعني أن جميع شركات العينة تدير الأرباح في اتجاهات وبدرجات مختلفة وهذا ما توضحه قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري السابقة.

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة تركيز الملكية الأجنبية 0.396 وبانحراف معياري 0.266 وكانت أعلى قيمة 0.97 وأدنى قيمة 0.051؛ كما سجل الوسط الحسابي لنسبة تركيز ملكية المستثمر المؤسسي 0.189 وبانحراف معياري 0.130 وكانت أعلى قيمة 0.511 وأدنى قيمة 0.052؛ وبلغ الوسط الحسابي لنسبة تركيز الملكية الحكومية 0.514 وبانحراف معياري 0.275 وسجلت أعلى قيمة 0.951 وأدنى قيمة 0.052؛ وتشير هذه الإحصاءات إلى ارتفاع درجة تركيز الملكية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- سجل الوسط الحسابي لمتغير السمعة المهنية للمراجع قيمة بلغت 0.22 وانحراف معياري 0.31، مما يشير إلى أن معظم الشركات تحصل على خدمات المراجعة من الشركات الصغيرة والتي لا تتمتع بسمعة مهنية مرتفعة، وقد يكون ذلك أحد أسباب شيوع ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.

- بالنسبة للمتغيرات الرقابية، سجل الوسط الحسابي للوغاريتم إجمالي الأصول 9.23 بانحراف معياري 0.72 وكانت أعلى قيمة 11.13 وأدنى قيمة 7.35؛ وبلغ الوسط الحسابي للرافعة المالية 1.27 بانحراف معياري 1.16، وسجلت أعلى قيمة 5.43 وأدنى قيمة 0.02؛ كما بلغ الوسط الحسابي للعائد على الأصول 0.08 والانحراف المعياري 0.14، وبلغت أعلى قيمة للعائد على الأصول 0.43 وأدنى قيمة -0.40.

2/6 الإحصاء التحليلي:

1/2/6 مصفوفة الارتباط:

تشير مصفوفة الارتباط إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية والمتغير المعدل باستخدام معاملات الارتباط الخطية لبيرسون، ويبين الجدول رقم (4) نتائج تطبيق تحليل الارتباط.



جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط

RAO	Lev	Size	AudRep	State	Institution	Foreign	
						1	Foreign
					1	**0.33-	Institution
				1	**0.24	**0.47-	State
			1	*0.14-	**0.17-	**0.51	AudRep
		1	**0.34	**0.24	*0.13	*0.13	Size
	1	**0.17	**0.23	0.05-	*0.12-	0.11	Lev
1	**0.37-	**0.36	0.06-	**0.21	**0.28	0.06-	RAO
* معنوي عند 0.05 ** معنوي عند 0.01 سوف يستخدم الباحثان مستوى معنوية 0.05							

تقدم مصفوفة الارتباط في الجدول السابق مؤشرات على عدم وجود مشكلة تعدد علاقات الارتباط والتي تؤثر سلبياً في نتائج نماذج الانحدار، حيث لم تسجل علاقات ارتباط قوية بين متغيرات الدراسة المستقلة والرقابية والمعدل؛ وكانت أعلى درجة ارتباط معتدلة هي 0.51 بين متغير السمعة المهنية لمراجع الحسابات وتركز الملكية الأجنبية، يليها درجة ارتباط عكسي بلغت -0.47 بين متغيري تركيز الملكية الحكومية وتركز الملكية الأجنبية؛ وفيما عدا ذلك جاءت جميع علاقات الارتباط ضعيفة؛ وسوف يستخدم الباحثان أسلوباً إضافياً لزيادة درجة التأكد بشأن عدم وجود مشكلة تعدد علاقات الارتباط.

وتوضح مصفوفة الارتباط مجموعة من العلاقات منها وجود علاقة ارتباط طردي معنوي بين تركيز الملكية الأجنبية والسمعة المهنية للمراجع، وهذا يعني أن الشركات ذات مستويات التركيز العالية في الملكية الأجنبية تفضل الحصول على خدمات المراجعة من المكاتب الكبرى ذات السمعة المهنية المرتفعة؛ من ناحية أخرى، تبين مصفوفة الارتباط وجود علاقة عكسية معنوية بين تركيز الملكية الأجنبية وتركز الملكية الحكومية، وهذا يشير إلى أن الملاك الأجانب يميلون إلى تجنب الاستثمار بدرجة كبيرة في الشركات ذات المستويات المرتفعة من تركيز الملكية الحكومية.

2/2/6 التحقق من تعدد علاقات الارتباط Multi-Collinearity:

يعد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وكذلك قيمة Tolerance من الطرق الهامة لاكتشاف مشكلة تعدد علاقات الارتباط، حيث تشير قيمة VIF

الأقل من 10 وقيمة Tolerance الأكبر من 0.1 إلى عدم وجود مشكلة تعدد علاقات الارتباط؛ ويوضح الجدول رقم (5) نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (5) قيمة اختبار تعدد علاقات الارتباط

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.560	1.785	تركز الملكية الأجنبية
0.761	1.313	تركز ملكية المستثمر المؤسسي
0.636	1.572	تركز الملكية الحكومية
0.659	1.517	السمعة المهنية للمراجع
0.624	1.602	حجم الشركة
0.755	1.325	الرافعة المالية
0.616	1.624	العائد على الأصول

وبناءً على نتائج التحليل المبينة بالجدول السابق يمكن القول بعدم وجود مشكلة تعدد علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والرقابية والمعدل للدراسة، حيث لم تصل أي قيمة من القيم المسجلة لمعامل VIF إلى 10، كما أن جميع قيم معامل Tolerance أكبر من 0.1.

6/2/4 نتائج نموذج الانحدار الأول:

يوضح الجدول رقم (6) نتائج نموذج الانحدار الذي يربط بين إدارة الأرباح المحاسبية كمؤشر لجودة التقارير المالية (المتغير التابع للدراسة)، وكل من متغيرات الدراسة المستقلة (تركز الملكية الأجنبية، تركيز ملكية المستثمر المؤسسي، تركيز الملكية الحكومية)، والمتغيرات الرقابية للدراسة (حجم الشركة، الرافعة المالية، والعائد على الأصول)؛ وذلك بهدف تقييم أثر تركيز الملكية في جودة التقارير المالية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.



جدول رقم (6) نموذج الانحدار الأول

درجة المعنوية P- value	قيمة T	المعاملات غير المعيارية		النموذج	
		المعاملات المعيارية Beta	Std. Error B		
0.036	2.116		6.396	13.532	الثابت
0.008	2.675-	0.291-	0.021	0.055-	تركز الملكية الأجنبية
0.041	2.068	0.193	0.042	0.088	تركز ملكية المستثمر المؤسسي
0.454	0.751	0.077	0.015	0.012	تركز الملكية الحكومية
0.098	1.665-	0.172-	0.742	1.236-	حجم الشركة
0.680	0.413	0.039	0.435	0.180	الرافعة المالية
0.243	1.173-	0.122-	4.481	5.255-	العائد على الأصول
قيمة F 6.153 بمستوى معنوية 0.000			قيمة اختبار Durbin-Watson 2.151		قيمة R ² 0.301 وقيمة R ² Adj. 0.262

على مستوى النموذج:

يفسر هذا النموذج 26.2% من جودة التقارير المالية مقاسة بمؤشر إدارة الأرباح المحاسبية والتي تحدث كنتيجة للتغير في تركيز الملكية والمتغيرات الرقابية، حيث بلغت قيمة R^2_{Adj} 0.262، بينما ترجع باقي التغيرات في جودة التقارير المالية لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج الحالي؛ كما بلغت قيمة F للنموذج 6.153 وبمستوى معنوية 0.000، وهذا يشير إلى دلالة نموذج الدراسة إحصائياً. وبلغت قيمة اختبار Durbin-Watson 2.151 وهي تأتي ضمن الحدود المسموح بها لهذا الاختبار حيث يشترط أن تكون القيمة بين 1.5 و 2.5 كدلالة على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة.

على مستوى متغيرات النموذج:

1- يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز الملكية الأجنبية في إدارة الأرباح المحاسبية، حيث بلغت المعنوية الإحصائية Sig. المناظرة لمتغير تركيز الملكية الأجنبية 0.008، كما أن معامل نموذج الانحدار B سجل قيمة سالبة، وبالتالي تؤدي زيادة نسبة تركيز الملكية الأجنبية إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية. وتتفق هذه

النتيجة مع عدة دراسات توصلت إلى أن تركيز الملكية الأجنبية يزيد من جودة التقارير المالية (Nguyen et al., 2021; Han et al., 2022; Tran et al., 2023) وتختلف عن نتائج بعض الدراسات التي توصلت إلى أن تركيز الملكية الأجنبية يخفض من جودة التقارير المالية (Parveen et al., 2016; Alghemary, 2024).

ويعتقد الباحثان، أن المستثمرين الأجانب لديهم من الخبرات والمعرفة الناتجة عن الاستثمار في عدة دول، ما يمكنهم من أداء دور رقابي فعال في الشركات، ولديهم القدرة على الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، بالإضافة إلى أن المستثمر الأجنبي يأتي من دول ذات مستويات مرتفعة من الحوكمة، وينقل هذه الممارسات إلى الشركات التي يستثمر بها، ولا شك أن ذلك سيؤثر إيجابياً في جودة التقارير المالية.

النتيجة: يرفض فرض عدم الأول ويقبل الفرض البديل القائل بأنه "يوجد تأثير دال إحصائياً لتركيز الملكية الأجنبية في جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية".

2- يوجد تأثير دال إحصائياً لتركيز ملكية المستثمر المؤسسي في إدارة الأرباح المحاسبية، حيث بلغت المعنوية الإحصائية Sig. المناظرة لهذا النمط من تركيز الملكية 0.041، كما أن معامل نموذج الانحدار B سجل قيمة موجبة، وبالتالي تؤدي زيادة نسبة تركيز ملكية المستثمر المؤسسي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية. وتتفق هذه النتيجة مع عدة دراسات أثبتت أن هذا النمط من تركيز الملكية يؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية (Miri and Rostami, 2015; Qawqzeh et al., 2019; Cho and Chung, 2022). وتختلف عن نتائج دراسات أخرى أثبتت أن تركيز ملكية المستثمر المؤسسي يزيد من جودة التقارير المالية (Trinh et al., 2022; Wang et al., 2023; Ali et al., 2024).

ويمكن القول أن المؤسسات الاستثمارية تسعى إلى حماية مصالح مستثمريها، وتجنب نقل أخبار سلبية لأصحاب الأموال التي تقوم بالاستثمار نيابة عنهم، وبالتالي تضع الضغوط على الإدارة التنفيذية لصياغة القوائم المالية بما يحقق مصالحها الذاتية؛ كما أن الإدارة التنفيذية تحاول تجنب نشر المعلومات التي قد تؤدي إلى انسحاب تلك المؤسسات من الشركة بما تملكه من موارد ضخمة قد تهدد بقاء الشركة واستمراريتها؛ وهذا يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية لتحقيق تطلعات المؤسسات الاستثمارية وبالتالي تخفيض جودة التقارير المالية.



النتيجة: يرفض فرض عدم الثاني ويقبل الفرض البديل القائل بأنه "يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز ملكية المستثمر المؤسسي في جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية".

3- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز الملكية الحكومية في إدارة الأرباح المحاسبية، حيث بلغت المعنوية الإحصائية Sig. المناظرة لنسبة الملكية الحكومية 0.454، وبالتالي لا توجد علاقة بين درجة تركيز الملكية الحكومية وممارسات إدارة الأرباح المحاسبية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Liu and Lu (2007؛ إلا أنها تختلف عن نتائج عدة دراسات أثبتت وجود علاقة بين تركيز الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية (Alhadab et al., 2021; Nguyen et al., 2021; Aljuhani et al., 2024).

النتيجة: يقبل فرض عدم الثالث القائل بأنه "لا يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز الملكية الحكومية في جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية".

4- بالنسبة للمتغيرات الرقابية، لم يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة، والرافعة المالية، والعائد على الأصول من ناحية وإدارة الأرباح المحاسبية من ناحية أخرى، حيث بلغت مستويات المعنوية المناظرة لهذه المتغيرات 0.098، 0.680، 0.243 على التوالي، وهي جميعها أكبر من 0.05، وهذا يعني عدم توصل الدراسة الحالية لأدلة تدعم وجود علاقة بين خصائص الشركة وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

6/2/6 نتائج نموذج الانحدار الثاني:

يوضح الجدول رقم (7) نتائج نموذج الانحدار الذي يقيم التأثير المعدل للسمعة المهنية في العلاقة بين إدارة الأرباح المحاسبية كمؤشر لجودة التقارير المالية وتركز الملكية (الملكية الأجنبية، ملكية المستثمر المؤسسي، الملكية الحكومية)، والمتغيرات الرقابية للدراسة (حجم الشركة، الرافعة المالية، والعائد على الأصول).

جدول رقم (7) نموذج الانحدار الثاني

درجة P- المعنوية value	قيمة T	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		النموذج
		Beta	Std. Error	B	
0.001	3.423		3.727	12.757	الثابت
0.000	3.760-	0.328-	0.016	0.062-	تركز الملكية الأجنبية
0.000	3.744	0.215	0.026	0.097	تركز ملكية المستثمر المؤسسي
0.194	1.301	0.085	0.010	0.013	تركز الملكية الحكومية
0.318	1.000	0.122	1.539	1.539-	السمعة المهنية للمراجع
0.000	3.959-	0.117-	0.026	0.085-	تفاعل السمعة المهنية مع الملكية الأجنبية
0.030	2.173-	0.116-	0.143	0.311-	تفاعل السمعة المهنية مع تركيز ملكية المستثمر المؤسسي
0.275	1.094-	0.096-	0.022	0.024-	تفاعل السمعة المهنية مع الملكية الحكومية
0.007	2.722-	0.165-	0.435	1.184-	حجم الشركة
0.295	1.048	0.23	0.249	0.261	الرافعة المالية
0.041	2.046-	0.121-	2.549	5.217-	العائد على الأصول
قيمة اختبار 1.983 Durbin-Watson قيمة F 5.030 بمستوى معنوية 0.000 قيمة R^2 0.382 وقيمة R^2_{Adj} 0.346					

على مستوى النموذج:

عند إضافة متغير السمعة المهنية ومتغيرات التفاعل لنموذج الانحدار ارتفعت القدرة التفسيرية للنموذج لتصبح 34.6%، حيث بلغت قيمة R^2_{Adj} 0.346؛ كما بلغت قيمة F للنموذج 5.030 وبمستوى معنوية 0.000، وهذا يشير إلى دلالة نموذج الدراسة إحصائياً. وبلغت قيمة اختبار 1.983 Durbin-Watson وهي تأتي ضمن الحدود المسموح بها لهذا الاختبار مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة.

على مستوى متغيرات النموذج:

1- لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إحصائياً بين السمعة المهنية للمراجع وإدارة الأرباح المحاسبية، حيث جاء مستوى المعنوية Sig. المناظر للمتغير بقيمة 0.318 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية بين الحصول على خدمات مكاتب



المراجعة الكبرى وجودة التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؛ وتتفق هذه النتيجة مع عدة دراسات لم تتوصل إلى وجود علاقة بين السمعة المهنية للمراجع وجودة التقارير المالية (James et al., 2014; Mat et al., 2021)؛ بينما تختلف عن نتائج دراسات أخرى أثبتت وجود علاقة بين السمعة المهنية للمراجع وجودة التقارير المالية (بدوي، 2017؛ Qawqzeh et al., 2019; Mesbah and Ramadan, 2022).

وعلى الرغم من هذه النتيجة إلا أن الباحثان يعتقدان بوجود علاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية، حيث تؤدي جودة المراجعة المرتفعة والتي تقدمها مكاتب المراجعة ذات السمعة المهنية إلى تفعيل حوكمة الشركات، وتقييد التصرفات الانتهازية للإدارة بما لديها من قدرة على اكتشاف التلاعب والتحريفات في القوائم المالية، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية. النتيجة: يقبل فرض العدم الرابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير دال إحصائيًا للسمعة المهنية للمراجع في جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية".

2- أدى إدخال متغير السمعة المهنية كمتغير معدل (من خلال متغير التفاعل) إلى زيادة قوة العلاقة بين تركيز الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح المحاسبية، وظهر معامل الانحدار B بقيمة 0.085 وإشارة سالبة، وسجلت Sig. معنوية إحصائية بلغت 0.000، وبالتالي يوجد تأثير دال إحصائيًا للدور المعدل للسمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركيز الملكية الأجنبية وجودة التقارير المالية؛ وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Qawqzeh et al., 2019) ودراسة (Muslim et al., 2022) حيث توصلت الدراستان إلى أن السمعة المهنية للمراجع تعزز دور تركيز الملكية في تحقيق جودة التقارير المالية؛ إلا أن نتائج الدراسة الحالية تختلف عن دراسة (Atabo et al., 2023) والتي لم تثبت وجود تأثير للسمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية.

ويعتقد الباحثان، أن المستثمرين الأجانب يميلون إلى الحصول على خدمات مكاتب المراجعة ذات السمعة المهنية، بهدف توفير خدمات مراجعة عالية الجودة ودعم جهودهم في الرقابة على التصرفات الإدارية؛ وبناءً على ذلك يؤدي التفاعل بين السمعة المهنية للمراجع وتركيز الملكية الأجنبية إلى الحد من إدارة الأرباح المحاسبية وزيادة جودة التقارير المالية.

النتيجة: يرفض فرض العدم الخامس ويقبل الفرض البديل القائل بأنه "يوجد تأثير دال إحصائيًا للسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل في العلاقة بين تركيز الملكية الأجنبية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية".

3- أثبتت الدراسة وجود تأثير معنوي لمتغير التفاعل بين السمعة المهنية للمراجع وتركز ملكية المستثمر المؤسسي ، حيث بلغت المعنوية الإحصائية Sig. المناظرة لمتغير التفاعل 0.030، كما أن إشارة معامل الانحدار B سالبة، مما يعني أن السمعة المهنية للمراجع عدلت العلاقة بين هذا النمط من تركيز الملكية وإدارة الأرباح المحاسبية من علاقة طردية إلى علاقة عكسية، حيث يؤدي الحصول على خدمات مكاتب المراجعة الكبرى ذات السمعة المهنية المرتفعة إلى تحويل دور تركيز ملكية المستثمر المؤسسي من زيادة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية إلى تخفيض تلك الممارسات، وبالتالي فإن تفاعل السمعة المهنية العالية للمراجع مع تركيز ملكية المستثمر المؤسسي يعمل على زيادة جودة التقارير المالية؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات، التي أثبتت أن السمعة المهنية للمراجع تعدل العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية (Siala and Jarbouï et al., 2019; Muslim et al., 2022).

ويعتقد الباحثان أن وجود مكاتب المراجعة ذات السمعة المهنية المرتفعة والتي تسعى للحفاظ على عملائها ونصيبتها السوقي، سوف يؤدي إلى تقييد التصرفات الانتهازية للإدارة ويزيد من مستويات الشفافية؛ بالإضافة إلى أن وجود مكاتب المراجعة التي تؤدي خدمات عالية الجودة سوف يجعل المؤسسات تتجنب الضغط على الإدارة لتحقيق تطلعاتها، خوفاً من اكتشاف أي ممارسات من جانب مكاتب المراجعة الكبرى، وبدلاً من ذلك تقوم بدورها الرقابي المطلوب كأحد آليات حوكمة الشركات.

النتيجة: يرفض فرض العدم السادس ويقبل الفرض البديل القائل بأنه "يوجد تأثير دال إحصائياً للسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل في العلاقة بين تركيز ملكية المستثمر المؤسسي وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية".

4- على الرغم من تحول العلاقة بين تركيز الملكية الحكومية وإدارة الأرباح المحاسبية من علاقة طردية إلى علاقة عكسية، بسبب إدخال متغير التفاعل بين السمعة المهنية للمراجع وتركز الملكية الحكومية إلى النموذج، إلا أن تأثير متغير التفاعل جاء غير دال إحصائياً، حيث بلغت المعنوية الإحصائية Sig. المناظرة لمتغير التفاعل 0.275، وبالتالي لا تعمل السمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل على التأثير في العلاقة بين تركيز الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية.



النتيجة: يقبل فرض عدم السابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير دال إحصائياً للسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل في العلاقة بين تركيز الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية".

7- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

1/7 النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الدور المعدل للسمعة المهنية لمراجع الحسابات في العلاقة بين تركيز الملكية، وجودة التقارير المالية للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية؛ واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل النظري، وأسلوب التحقق الاختباري من خلال بيانات التقارير المالية المنشورة للشركات؛ وطبقت الدراسة تحليل الانحدار الخطي، كما قامت بدراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات، وذلك بالتطبيق على بيانات التقارير المالية المنشورة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2021 إلى 2023، وتمت الدراسة على بيانات 46 شركة لعدة قطاعات في السوق المصري؛ واستخدمت الدراسة إدارة الأرباح المحاسبية كمؤشر على جودة التقارير المالية، وكل من الملكية الأجنبية وملكية المستثمر المؤسسي والملكية الحكومية كمتغيرات مستقلة تعبر عن تركيز الملكية، وتم استخدام حجم مكتب المراجعة كمؤشر للسمعة المهنية للمراجع وهو بمثابة المتغير المعدل في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى استخدام عدة متغيرات رقابية تشير لخصائص الشركة وهي حجم الشركة، والرافعة المالية، ومعدل العائد على الأصول؛ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

على المستوى النظري:

1- على الرغم من الاهتمام الكبير بدراسة جودة التقارير المالية في الفكر المحاسبي، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لهذا المفهوم نظراً لاتساع نطاقه وتعدد أبعاده وتأثيراته؛ وتتفق الدراسات السابقة على أهمية جودة التقارير المالية، وارتباطها بكفاءة سوق الأوراق المالية؛ بالإضافة إلى أن زيادة جودة التقارير المالية تؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة وتحسن أداءها السوقي، بينما يؤدي انخفاضها إلى مخاطر كبيرة منها فقدان الثقة في معلومات التقارير المالية وتهديد قدرة الشركات على الاستمرار.

2- يزدخ الفكر المحاسبي بكثير من النماذج والأساليب التي تستخدم في تقييم جودة التقارير المالية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ ونظراً لتعرض نماذج تقييم الجودة المباشرة لكثير من الانتقادات، فقد ركزت معظم الدراسات التجريبية على المقاييس غير المباشرة ومنها الأرباح؛ وتعد إدارة الأرباح المحاسبية أحد أكثر المؤشرات استخداماً في هذا المجال، حيث يتم الحكم على جودة التقارير المالية وفقاً لمدى استخدام الإدارة لممارسات إدارة الأرباح.

3- بحثت الدراسات السابقة العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية بهدف تحديد نوع العلاقة واتجاهها، إلا أن نتائج الدراسات جاءت متباينة، حيث توصل البعض منها إلى أن تركيز الملكية يسهم في الرقابة الفعالة على الإدارة وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية، بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن تركيز الملكية يؤدي إلى مزيد من الضغوط على الإدارة لتحقيق مصالح الملاك المسيطرين، وبالتالي تخفيض جودة التقارير المالية؛ وأثبتت بعض الدراسات أن تركيز الملكية في علاقته بجودة التقارير المالية يختلف باختلاف هوية الملاك المسيطرين.

4- تتأثر طبيعة العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية بهوية الملاك المسيطرين، حيث بحثت الدراسات السابقة تأثير هوية الملاك الأجانب والمستثمرين المؤسسيين والملكية الحكومية في جودة التقارير المالية، إلا أن النتائج جاءت أيضاً متباينة، وبررت الدراسات ذلك بدرجة تقدم الحوكمة في الدول التي يأتي منها المستثمر الأجنبي، وكذلك المنظور الاستثماري للمستثمر المؤسسي، ودرجة تقدم الدولة والنظم الاقتصادية السائدة بالنسبة للملكية الحكومية.

5- أثبتت معظم الدراسات السابقة وجود علاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية، حيث ترتبط خدمات المراجعة التي تقدمها المكاتب ذات السمعة المهنية العالية بتقيد السلوك الانتهازي للإدارة وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية؛ كما بحثت الدراسات الدور المعدل الذي تقوم به السمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، حيث تعمل مكاتب المراجعة ذات السمعة المهنية على دعم الدور الرقابي لهياكل الملكية المركزة كأحد آليات حوكمة الشركات، وبالتالي فإنها تعدل العلاقة بشكل يسهم في الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة ويزيد من جودة التقارير المالية.



على المستوى التطبيقي:

1- يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز الملكية الأجنبية في جودة التقارير المالية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية؛ حيث وجدت الدراسة أنه عند المستويات المرتفعة من تركيز الملكية الأجنبية تنخفض ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وبالتالي تزداد جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؛ ويرجع ذلك إلى الخبرات التي يكتسبها الأجانب من دخولهم أسواق متنوعة والتي تمكنهم من أداء دورهم الرقابي بفعالية، كما أن هؤلاء المستثمرين قادمون من دول متقدمة لديها جودة حوكمة مرتفعة، وهم يقومون بنقل تلك الممارسات إلى الشركات التي يساهمون فيها مما يدعم الشفافية وجودة التقارير المالية.

2- يوجد تأثير دال إحصائياً لتركز ملكية المستثمر المؤسسي في جودة التقارير المالية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية؛ حيث أثبتت الدراسة أنه عند المستويات المرتفعة من تركيز ملكية المؤسسات تزداد ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؛ وقد يرجع ذلك إلى زيادة حرص المؤسسات على حماية مصالح مستثمريها بغض النظر عن باقي المساهمين، حيث تضغط المؤسسات على الإدارة التنفيذية لتلبية تطلعات مستثمريها مما يدفع الإدارة إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح وتخفيض جودة التقارير المالية.

3- لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين تركيز الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية؛ حيث لم تتأثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية بتركيز الملكية الحكومية، وقد يرجع ذلك إلى عدم فعالية الدور الرقابي لممثلي الحكومة، وعدم قدرتهم على تطبيق الحوكمة والتصدي لممارسات الإدارة التنفيذية.

4- على الرغم من وجود علاقة عكسية بين السمعة المهنية للمراجع وإدارة الأرباح المحاسبية، مما يشير إلى دور السمعة المهنية للمراجع في زيادة جودة التقارير المالية، إلا أن هذه العلاقة كانت غير معنوية إحصائياً؛ وبالتالي فإن الدراسة الحالية لم تتوصل إلى دليل تجريبي لرفض فرض العدم، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمعة المهنية للمراجع وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

5- أثبتت الدراسة وجود دور للسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل في العلاقة بين درجة تركيز الملكية الأجنبية وجودة التقارير المالية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية؛ حيث أدى إدخال متغير التفاعل إلى زيادة قوة العلاقة العكسية بين تركيز الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح

المحاسبية؛ ويرجع ذلك إلى أن مكاتب المراجعة ذات السمعة المهنية المرتفعة، تساعد الملاك الأجانب في اكتشاف التحريفات في القوائم المالية لما لديها من إمكانيات وخبرات متنوعة، وهذا ما ينعكس على زيادة جودة التقارير المالية.

6- وجدت الدراسة تأثير دال إحصائياً للسمعة المهنية للمراجع كمتغير معدل في العلاقة بين تركيز ملكية المستثمر المؤسسي وجودة التقارير المالية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية؛ وتحولت العلاقة بين هذا النمط من تركيز الملكية وإدارة الأرباح المحاسبية من طردية، إلى علاقة عكسية بعد إدخال دور السمعة المهنية كمتغير متفاعل في العلاقة؛ وقد يرجع ذلك إلى أن مكاتب المراجعة ذات السمعة المهنية تحرص على تقديم خدمات مراجعة عالية الجودة، وذلك لتجنب أي مخاطر سوقية قد تلحق بسمعتها، وبالتالي يؤدي وجودها إلى زيادة قدرة المستثمرين المؤسسين على أداء دورهم الرقابي بفعالية، كما أن المستثمر المؤسسي قد يمتنع عن الضغط على الإدارة لتحقيق مصالحه الذاتية لتجنب اكتشاف تلك الممارسات من قبل مكاتب المراجعة الكبرى، وبالتالي تزداد جودة التقارير المالية.

7- على الرغم من أن متغير التفاعل بين السمعة المهنية للمراجع وتركيز الملكية الحكومية قد أدى إلى تحويل العلاقة من علاقة طردية بين تركيز الملكية الحكومية وإدارة الأرباح المحاسبية إلى علاقة عكسية، إلا أن هذا التأثير لم يكن ذو دلالة إحصائية، وبالتالي لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير دال إحصائياً للسمعة المهنية للمراجعة كمتغير معدل في العلاقة بين تركيز الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

2/7 التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، يوصي الباحثان بما يلي:

1- قيام المسؤولين عن سوق المال بحملات توعية للشركات والمستثمرين بأهمية جودة التقارير المالية وآثارها الإيجابية على جميع الأطراف المتعاملة في السوق، وكذلك المخاطر المرتبطة بانخفاض جودة التقارير المالية.

2- عقد الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة لقاءات وورش عمل مع الفئات المشاركة في هياكل الملكية المركزة للتأكيد على دورهم الرقابي كأليات لحوكمة الشركات.



3- التأكيد على الدور الإيجابي لخدمات المراجعة عالية الجودة في زيادة جودة التقارير المالية، من خلال تقديم الدعم اللازم لهياكل الملكية المركزة للقيام بدورها الرقابي الفعال في الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وزيادة جودة التقارير المالية.

4- زيادة اهتمام الباحثين بدراسة الدور المعدل لجودة المراجعة في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، مع التركيز على مؤشرات أخرى لجودة المراجعة مثل التخصص الصناعي للمراجع وفترة بقاء المراجع، وكذلك الأنماط الأخرى لتركيز الملكية مثل الملكية الإدارية، والملكية العائلية.

3/7 حدود الدراسة والدراسات المستقبلية.

استخدمت الدراسة بيانات التقارير المالية المنشورة وإفصاحات هياكل الملكية، لتقييم الدور المعدل للسمعة المهنية للمراجع في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؛ إلا أن هناك عدة قيود على الدراسة، تتمثل فيما يلي:

1- تناولت الدراسة بعض أنماط هياكل الملكية المركزة؛ إلا أن الدراسة لم تتناول الملكية العائلية والملكية الإدارية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

2- لم تتناول الدراسة خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة كمحددات لجودة حوكمة الشركات، وتفاعلها مع تركيز هياكل الملكية.

3- تم تطبيق الدراسة على بيانات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، ولم يتم التطبيق على بيانات البنوك وشركات الخدمات المالية.

4- استخدمت الدراسة أحد مؤشرات جودة التقارير المالية وهو إدارة الأرباح المحاسبية، ولم تستخدم مقاييس أخرى بديلة للحكم على جودة التقارير المالية.

لذا هناك إمكانية لإجراء دراسات مستقبلية في الموضوعات التالية:

1- الدور المعدل لفترة بقاء مراجع الحسابات في العلاقة بين الملكية العائلية وجودة التقارير المالية.

2- الدور المعدل لكفاءة وفعالية لجان المراجعة في العلاقة بين تركيز هياكل الملكية وجودة التقارير المالية.

3- الدور المعدل لجودة المراجعة في العلاقة بين تركيز الملكية وجودة الأرباح المحاسبية
بالتطبيق على قطاع البنوك والخدمات المالية.

4- أثر تركيز الملكية الإدارية والملكية العائلية في جودة التقارير المالية.



قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أبو العلا، محمد عبد العزيز محمد (2018). أثر درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، 7(2): 255-319.

أبو عمر، منار توفيق هاشم (2022). أثر هيكل الملكية على جودة التدقيق الخارجي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

الجندي، تامر يوسف عبدالعزيز علي (2020). قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(3): 1-52.

الحناوي، السيد محمود (2019). أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 6(1): 66-114.

الراشد، سلطان بن محمد وزيتون، محمد خميس (2023). الدور الوسيط لجودة المراجعة في العلاقة بين الملكية العائلية وجودة التقارير المالية (دليل تطبيقي من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية). المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 43(4): 199-213.

الرشدي، ممدوح محمد صادق (2012). دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 26(2): 1-60.

بدوي، هبه الله عبدالسلام (2017). أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 21(3): 160-212.

خليل، علي محمود مصطفى وإبراهيم، منى مغربي محمد (2015). أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 19(1): 613-673.

صالح، أبو الحمد مصطفى وإبراهيم، أكرم خليفة محمد (2021). الإفصاح عن المياه وأثره على جودة التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 22(4): 278-323.

طنطاوي، سعاد موسى (2021). دراسة مدى تأثير قابلية التقارير المالية للقراءة على أتعاب وتأخر تقرير المراجع الخارجي: دراسة تطبيقية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، 9(2): 101-145.

علي، حنان أيمن محمد (2013). دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركات دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة. علي، علي زكريا علي وأبو جبل، نجوى محمود أحمد والدهشان، هناء محمد (2023). أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 10(1): 180-215.

علي، نهى محمد زكي محمد (2022). العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(1): 171-232.

فوزي، مجدي شكري (2015). تأثير جودة الأرباح على الأداء السوقي للمنشأة دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، 3(2): 309-352.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

Adebiyi, W. K. and Olowookere, J. K. (2016). Ownership Structure and the Quality of Financial Reporting: Evidence from Nigerian Deposit Money Banks. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, IV(1): 541-552.

Adelopo, I. (2010). *The Impact of Corporate Governance on Auditor Independence: A Study of Audit Committees in UK Listed Companies*. PhD. Thesis, Demontfort University.

Aghamolla, C. and Smith, K. (2022). *Strategic Complexity in Disclosure*. Working Paper, Stanford Accounting Summer Camp.

Agrawal, A. and Cooper, T. (2017). Corporate Governance Consequences of Accounting Scandals: Evidence from Top Management, CFO and Auditor Turnover. *Quarterly Journal of Finance*, 7, 1650014.



- Aksoy, M., Yilmaz, M. K., Topcu, N. and Uysal, O. (2021). The Impact of Ownership Structure, Board Attributes and XBRL Mandate on Timeliness of Financial Reporting: Evidence From Turkey. *Journal of Applied Accounting Research*, 22(4): 706–731.
- AL Lawati, H. and Sanad, Z. (2023). Ownership Concentration and Audit Actions. *Administrative Sciences*, 13: 206. <https://doi.org/10.3390/admsci 13090206>
- Aldaoud, K. A. M. (2015). The Influence of Corporate Governance and Ownership Concentration on the Timeliness of Financial Reporting in Jordan. PhD Thesis, Othman Yeop Abdullah Graduate School of Business, University Utara Malaysia.
- Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B. and Alexander, D. (2010). Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: the Case of Jordan. *International Research Journal of Finance and Economics*: 38(1): 28-47.
- Alghemary, M., Polovina, N. and Al-Najjar, B. (2024). Earnings Management of Acquiring and Non-Acquiring Companies: the Key Role of Ownership Structure and National Corporate Governance in GCC. *International Journal of Disclosure and Governance*, 21(4): 568-588.
- Alhababsah, S. (2019). Ownership Structure and Audit Quality: An Empirical Analysis Considering Ownership Types in Jordan. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 35: 71-84.
- Alhadab, M., Abdullatif, M., Ahmed, A. H., Tahat, Y. and Mansour, I. (2021). Political Connections, Government Ownership, and Earnings Management: Evidence from Jordan. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 17(1-2): 93-126.
- Alhadi, S. A., Senik, R., Johari, J. and Nahar, H. S. (2020). Ownership Structure and Earnings Quality Pre-and Post-IFRS: Does Investor Protection Matter?. *Asian Journal of Business and Accounting*, 13(1): 97–131.
- Alhmood, M., Shaari, S., Al-Dhamari, R. and Sani, A. A. (2023). Does Ownership Concentration Matter for the Relationship between CEO Characteristics and Real Earnings Management: Evidence from Jordan. *EuroMed Journal of Business*. DOI 10.1108/EMJB-09-2022-0155
- Ali, M. J., Biswas, P. K., Chapple, L. and Kumarasinghe, S. (2024). Institutional Ownership and Earnings Quality: Evidence from China. *Pacific-Basin Finance Journal*, 84, 102275.

- Aljuhani, B. M., Alsmady, A. A., Sundarasan, S. and Ibrahim, I. (2024). Government Ownership as a Moderator between Earnings Management and Firm Performance: Insights from GCC Countries. *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, 8(10): 1-18.
- AlQadasi, A. and Abidin, S. (2018). The Effectiveness of Internal Corporate Governance and Audit Quality: the Role of Ownership Concentration- Malaysian evidence. *Corporate Governance*, 18(2): 233-253.
- Al-Rassas, A. H. and Kamardin, H. (2015). Directors' Independence, Internal Audit Function, Ownership Concentration and Earnings Quality in Malaysia. *Asian Social Science*, 11(15): 244-256.
- Alves, S. (2012). Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 6(1): 57-74.
- Alzoubi, S. S. E. (2016). Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Jordan. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(2): 135-161.
- Arthur, N., Chen, H. and Tang, Q. (2019). Corporate Ownership Concentration and Financial Reporting Quality: International Evidence. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 17(1): 104-132.
- Astami, E. W., Rusmin, R., Hartadi, B. and Evans, J. (2017). The Role of Audit Quality and Culture Influence on Earnings Management in Companies with Excessive Free Cash Flow: Evidence from the Asia Pacific Region. *International Journal of Accounting & Information Management*, 25(1): 21-42.
- Atabo, V. O., Nyor, T., Okpanachi, J. and Mustapha, L. (2023). Institutional Ownership and Financial Reporting Quality of Listed Financial Service Firms in Nigeria: the Moderating Effect of Audit Firm Tenure. *Journal of Arid Zone Economy*, 1(2): 48- 61.
- Barako, D.G., Hancock, P. and Izan, H.Y. (2006). Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan companies. *Corporate Governance: An International Review*, 14(2): 107-125.
- Batten, J. A and Vinh, X. (2015). Foreign Ownership in Emerging Stock Markets. *Journal of Multinational Financial Management*, 32/33: 15-24.



- Ben-Naser, H., Boubakri, N. and Cosset, J. C. (2009). Ownership Structure and Earnings Quality: Evidence from Newly Privatized Firms. Available at http://www.efmaefm.org/0EFMAMEETINGS/EFMA%20ANNUAL%20MEETINGS/2010-Aarhus/EFMA2010_0082_fullpaper.pdf
- Ben-Nasr, H., Boubakri, N. and Cosset, J. C. (2015). Earnings Quality in Privatized Firms: The Role of State and Foreign Owners. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(4): 392-416.
- Boubakri, N., Durnev, A. and dos Santos, I. O. (2024). State Ownership and Financial Reporting Quality: Evidence from Natural Advantage Industries. *Journal of Corporate Finance*, 102687.
- Brockman, P. and Chung, D.Y. (2003). Investor Protection and Firm Liquidity. *The Journal of Finance*, 58(2): 921-938.
- Buertey, S. (2021). Board Gender Diversity and Corporate Social Responsibility Assurance: The Moderating Effect of Ownership Concentration. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 28(6): 1579–1590.
- Bushee, B. J., Carter, M. E. and Gerakos, J. (2010). Institutional Investor Performance for Corporate Governance Mechanisms, Working Paper, Wharton School of Business, University of Pennsylvania, USA.
- Butt, S.A. and Hasan, A. (2009). Impact of Ownership Structure and Corporate Governance on Capital Structure of Pakistani listed Companies. *International Journal of Business and Management*, 4(2): 50-57.
- CAF (2021). Guidelines for Good Corporate Governance of State-Owned Enterprises.
- Caneghem, T.V. (2004). The Impact of Audit Quality on Earnings rounding-up Behaviour: Some UK Evidence. *European Accounting Review*, 13(4): 771-786
- Chauhan, Y. and Kumar, S. (2017). Does Founder Ownership Affect Foreign Investments? Evidence from India. *Emerging Markets Review*, 32: 116–129.
- Cho, S. and Chung, C. (2022). Board Characteristics and Earnings Management: Evidence from the Vietnamese Market. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(9), Article 395. <https://doi.org/10.3390/jrfm15090395>
- Choi, J. H., Kim, J. B., Liu, X. and Simunic, D. A. (2008). Audit Pricing, Legal Liability Regimes, and Big 4 Premiums: Theory and Cross-Country Evidence. *Contemporary Accounting Research*, 25(1): 55-99.

- Christie, A. and Zimmerman, J. (1994). Efficient and Opportunistic Choices of Accounting Procedures: Corporate Control Contests. *The Accounting Review*, 69: 539-566.
- Chung, R., Firth, M. and Kim, J. B. (2005). Earnings Management, Surplus Free Cash Flow and External Monitoring. *Journal of Business Research*, 58(6): 766-776.
- Davis, J. G. and Garcia-Cestona, M. (2023). Institutional Ownership, Earnings Management and Earnings Surprises: Evidence from 39 Years of U.S. Data. *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, 56(28): 218-236.
- Demsetz, H. and Lehn, K. (1985). The Structure of Corporate Ownership: Causes and Consequences. *Journal of Political Economy*, 93(6): 1155-1177.
- Dinh, T. H. T., Nguyen, C. C. and Gan, C. (2022). Ownership Concentration, Financial Reporting Quality and Investment Efficiency: an Empirical Analysis of Vietnamese listed firms. *International Journal of Social Economics*, 50(1): 111-127.
- Djankov, S., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F. and Shleifer, A. (2008). The Law and Economics of Self-Dealing. *Journal of Financial Economics*, 88: 430-465.
- Edmans, A. (2009). Blockholder Trading, Market Efficiency, and Managerial Myopia. *The Journal of Finance*, 64(6): 2481-2513.
- Eshleman, J.D. and Guo, P. (2014). Abnormal Audit Fees and Audit Quality: The Importance of Considering Managerial Incentives in Tests of Earnings Management. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 33(1): 117-138
- Essa, S., Kabir, R., and Nguyen, H. U. (2016). Does Corporate Governance Effect Earnings Management? Evidence from Vietnam. Paper Presented at 2016 Vietnam symposium in Banking and Finance (VSBF), Hanoi, VietNam.
- Fan, J. and Wong, T. J. (2002). Corporate Ownership Structure and the Informativeness of Accounting Earnings in East Asia. *Journal of Accounting and Economics*, 33(3): 401-425.
- FASB (2010). Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Financial Reporting. Retrieved from http://www.fasb.org/cs/ContentServer?cidm=1176157498129&d=&pagename=FASB%2FDocument_C%2FDocumentPage
- Firth, M., Fung, P. M. Y., and Rui, O. M. (2007). Ownership, Two-Tier Board Structure, and the Informativeness of Earnings: Evidence from China. *Journal of Accounting and Public Policy*, 26(4): 463-496.



- Francis, J., and Wang, D. (2008). The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality Around the World. *Contemporary accounting research*, 25(1): 157-191.
- Gaio, C. and Pinto, I. (2018). The Role of State Ownership on Earnings Quality: Evidence Across Public and Private European Firms. *Journal of Applied Accounting Research*, 19(2): 312–332.
- Gomes, A. (2000). Going Public Without Governance: Managerial Reputation Effects. *Journal of Finance*, 55(2): 615-646.
- Grimaldi, F. and Muserra, A. L. (2017). The Effect of the Ownership Concentration on Earnings Management. Empirical Evidence from the Italian Context. *Corporate Ownership & Control*, 14(3-1): 236-248.
- Gunasekarage, A. and Reed, D. K. (2008). The Market Reaction to the Appointment of Outside Directors: An Analysis of the Interaction between the Agency Problem and the Affiliation of Directors, *International Journal of Managerial Finance*, 4(4): 259-277.
- Han, M., Ding, A. and Zhang, H. (2022). Foreign Ownership and Earnings Management. *International Review of Economics & Finance*, 80: 114-133.
- Hasan, S., Jatiningrum, C., Fauzi and Abdul-Hamid, M. A. (2019). The Moderating Effect of Audit Quality on Audit Committee and Financial Reporting Quality in Malaysia. *Opcion*, 35(19): 2899-2921.
- Healy, P. M. and Wahlen, J. M. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting. *Accounting Horizons*, 13(4): 365–383.
- Herath, S. K. and Albarqi, N. (2017). Financial Reporting Quality: A Literature Review. *International Journal of Business Management and Commerce*, 2(2): 1-14.
- Herbert, J. and Harto, P. (2022). The Influence of Financial Reporting Quality, Family Ownership, and Audit Quality on Investment Efficiency. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 26(S1): 1-13.
- Huafang, X. and Jianguo, Y. (2007). Ownership Structure, Board Composition and Corporate Voluntary Disclosure. *Managerial Auditing Journal*, 22(6): 604-619.
- Hubais, A. S. A., Kadir, M. R. A., Bilal, Z. O., Alam, M. N. (2023) The Impact of Auditor Integrity to Audit Quality: an Exploratory Studies from the Middle East. *International Journal of Professional Business Review*, 8(1): 1-15.

- Ismail, T. H., El-Deeb, M. S. and Abd El-Hafiezz, R. H. (2024). Ownership Structure and Financial Reporting Integrity: the Moderating Role of Earnings Quality in Egyptian Practice. *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*, 6(5): 471-495.
- James, I.O. (2014). Audit Firm Characteristics and Audit Quality in Nigeria. *International Journal of Business and Economics Research*, 3(5), 187-195.
- Jasym, A. M. and Mohammad, S. S. (2024). The Impact of Financial Statement Complexity on the Company's Value: An Applied Study on a Sample of Banks Listed on the Iraq Stock Exchange. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 66(20/2): 211-230.
- Koh, P.S. (2003). On the Association between Institutional Ownership and Ggressive Corporate Earnings Management in Australia. *British Accounting Review*, 35(2): 105-128.
- Kristiawan, N. B. (2024). The Relationship between Ownership Concentration, Firm Size, and Earnings Quality in Indonesian Companies. *European Journal of Business and Management Research*, 9(1): 31-36.
- Ling, T. P., Chiek, A. N., and Seong, L. C. (2016). Foreign Ownership, Foreign Director and the Profitability of Malaysian Listed Companies. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 219: 580 – 588.
- Liu, Q. and Lu, Z. (2007). Corporate Governance and Earnings Management in the Chinese Listed Companies: A tunneling Perspective. *Journal of Corporate Finance*, 13(5): 881-906.
- Lyu, C., Yuen, D.C.Y. and Zhang, X. (2017) Individualist-Collectivist Culture, Ownership Concentration and Earnings Quality. *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics*, 24(1-2): 23-42.
- Mat, S. A., Muhammad, K., Mohamed, N., Ghani, E. K. and Ali, M. M. (2021). The Influence of Auditor's Reputation, Auditor's Fee and Auditor's Scepticism Audit Quality in Earnings Management. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25(6): 1-11.
- Mesbah, S. H. and Ramadan, M. M. (2022). The Effect of Audit Quality on Financial Reporting Quality. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 6(2): 41-83.
- Miller, J. (2009). The Miller Ratio (MR): A Tool For Practitioners And Regulators To Detect For The Possibility Of Earnings



- Management (EM). *The Journal of Applied Business Research*, 25(1):139-144.
- Miri, A. and Rostami, V. (2015). Ownership Concentration and Accuracy of Financial Reporting. *European Online Journal of Natural and Social Science*, 4(1) Special Issue: 798-809.
- Morphi, K. (2015). Earnings Management and Corporate Governance: an Empirical Study of the Listed Commercial Banks in Cyprus. Working Paper, DeMontfort University.
- Muslim , A. A., Defung, F. and Kusumawardani, A. (2022). The Role of the Auditor's Reputation as a Moderating Variable in the Relationship between Corporate Governace and Fraudulent Financial Statement (Case Study on Construction and Building Subsector Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange). *International Journal of Business and Management Invention (IJBMI)*: 11(6): 52-68.
- Nguyen, H. A., Le, Q. L. and Vu, T. K. A. (2021) Ownership Structure and Earnings Management: Empirical evidence from Vietnam, *Cogent Business & Management*, 8:1, 1908006, DOI: 10.1080/23311975.2021.1908006
- OECD (2012). *The Role of Institutional Investors in Promoting Good Corporate Governance*.
- Okechukwu, O., Aruwa, S.A.S and Jacob, O. A. (2021). Effect of Board Characteristics and Ownership Concentration on Financial Reporting Timelines of Quoted Oil and Gas Companies in Nigeria. *Journal of Policy and Development Studies*, 13(1): 43-52.
- Pana, R. M. (2010). Ownership Structure in Romanian Listed Companies a Corporate Governance and Corporate Performance Perspective, Master Thesis, Aarhus University.
- Parveen, S., Malik, N., Mahmood, Y., and Jan, F. A. (2016). Impact of Ownership Structure on Earnings Management: Evidence from Pakistani Banking Sector. *Journal of Poverty, Investment and Development*, 23: 24-34.
- Pincus, M., Rajgopal, S. and Venkatachalm, M. (2007). The Accrual Anomaly: International Evidence. *The Accounting Review*, 82(1): 169-203.
- Pongsaporamat, P. (2016). Ownership Structure and the Quality of Financial Reporting in Thailand: The Empirical Evidence from Accounting Restatement Perspective. *IJABER*, 14(10): 6803-6814.

- Qawqzeh, H. K., Endut, W. A., Rashid, N. and Dakhlalh, M. D. (2019). Ownership Structure and Financial Reporting Quality: Influence of Audit Quality Evidence from Jordan. *International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE)*, 8(4): 2212-2220.
- Rajpurohit, P. and Rijwani, P. G. (2024). Ownership Structure and Financial Reporting Quality: Moderating Role of Regulation. *Corporate Ownership & Control*, 21(2): 178–189.
- Ramalingegowda, S., Utke, S. and Yu, Y. (2021). Common Institutional Ownership and Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*, 38(1): 208–241.
- Reyna, J. M. S. M. (2012). An Empirical Examination of Ownership Structure, Earnings Management and Growth Opportunities in Mexican Market. *International Journal of Business and Social Research (IJBSR)*, 2(7): 103-123.
- Setia-Atmaja, L.Y. (2009). Governance Mechanisms and Firm Value: the Impact of Ownership Concentration and Dividends. *Corporate Governance*, 17(6): 694-709.
- Shleifer, A. and Vishny, R. (1997). A Survey of Corporate Governance. *Journal of Finance*, 52(2): 737-783.
- Siala, S. B. and Jarboui, A. (2019). The Moderating Effect of Audit Quality on the Relation between Shareholder Activism and Earnings Management: Evidence from France. *Contemporary Economics*, 13(1): 63-78.
- Sousa, E. F. and Galdi, F. C. (2016). The Relationship between Equity Ownership Concentration and Earnings Quality: Evidence from Brazil. *Revista de Administração*, 51: 331-343.
- Thomsen, S. (2008). *An Introduction to Corporate Governance*. DJOEF Publishing Copenhagen.
- Tran, M. D. and Dang, N. H. (2021). The Impact of Ownership Structure on Earnings Management: The Case of Vietnam. *journals.sagepub.com/home/sgo*: 1–14. DOI: 10.1177/21582440211047248
- Tran, T. T., Do, Y. T. H. and Vo, N. K. (2023). The Impact of Foreign Ownership, Corporate Governance on Earning Management: Fuzzy-set Qualitative Comparative Analysis. *Accounting, Corporate Governance & Business Ethics*, Article: 2247869.
- Trinh, Q. D., Haddad, C. and Salameh, E. (2022). Financial institutional ownership and reporting quality: Evidence from international listed firms. Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=4207691>



- Usman, S.H. and Yero, J. I. (2012). Ownership Concentration and Earnings Management Practice of Nigerian listed Conglomerates. *American International Journal of Contemporary Research*, 2(7): 157-171.
- Wang, Z., Liao, K. and An, W. (2023). Institutional Investment Horizon, State Ownership, and Earnings Management: Evidence from China. *Applied Economics Letters*, 30(11): 1505–1521.
- Waris, M. and Din, B. H. (2023). Impact of Corporate Governance and Ownership Concentrations on Timelines of Financial Reporting in Pakistan, *Cogent Business & Management*, 10(1): 2164995, DOI: 10.1080/23311975.2023.2164995
- Wati, E. and Gultom, O. R. T. (2022). The Impact of Ownership Structure on Earnings Management: Evidence from the Indonesian Stock Exchange. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*, 8(1): 152-175.
- Widani, N. A. and Bernawati, Y. (2020). Effectiveness of Corporate Governance and Audit Quality: The Role of Ownership Concentration as Moderation. *Etikonomi*, 19(1): 131–140.

ملحق رقم (1) شركات العينة

م	الشركة	القطاع الذي تتبعه
1	مطاحن شرق الدلتا	الأغذية والمشروبات
2	الدلتا للسكر	
3	القاهرة للزيوت والصابون	
4	المصرية للدواجن	
5	الاسماعيلية مصر للدواجن	
6	العربية لمنتجات الألبان	
7	إديتا للصناعات الغذائية	
8	الدولية للمحاصيل الزراعية	
9	القاهرة للدواجن	
10	مطاحن ومخابز الاسكندرية	
11	أبو قير للأسمدة	الكيمائيات
12	كفر الزيات للمبيدات	
13	مصر لإنتاج الأسمدة	
14	مصر لصناعة الكيماويات	
15	سيدي كريبر للبتروكيماويات	
16	سماد مصر	
17	الصناعات الكيماوية المصرية	
18	المالية والصناعية المصرية	

التشييد ومواد البناء	العربية للمحاسب	19
	الجيزة العامة للمقاولات	20
	أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	21
	جنوب الوادي للأسمت	22
	النصر للأعمال المعدنية	23
	ليسيكو مصر	24
	العربية للخزف	25
منتجات منزلية وشخصية	الشرقية للدخان	26
	النساجون الشرقيون للسجاد	27
	العربية وبولفارا	28
	العامة لمنتجات الخزف والصيني	29
	العربية لحليج الأقطان	30
رعاية صحية وأدوية	جلاكسو سميثكلين	31
	المصرية الدولية للصناعات الدوائية	32
	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية	33
	العربية للأدوية	34
	الاسكندرية للخدمات الطبية	35
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	الاسكندرية لتداول الحاويات	36
	الشرق الأوسط للزجاج	37
	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	38
عقارات	العربية لاستصلاح الأراضي	39
	الشمس للإسكان	40
	السادس من أكتوبر للتنمية	41
موارد أساسية	العز الدخيلة للصلب	42
	مصر للألومنيوم	43
غاز وبتروول	الاسكندرية للزيوت المعدنية	44
إتصالات	المصرية للاتصالات	45
سياحة وترفيه	المصرية للمنتجات السياحية	46